وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التجارية

رقم:.....

ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم التجارية

فرع: علوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

عنـــــوان المذكرة:

أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2017)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التجارية

إعـداد الطالبة :

- سعدي صفية

إشراف الدكتور:

- غربي حمزة

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
القري عبد الرحمان	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
غربي حمزة	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
قريد مصطفى	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

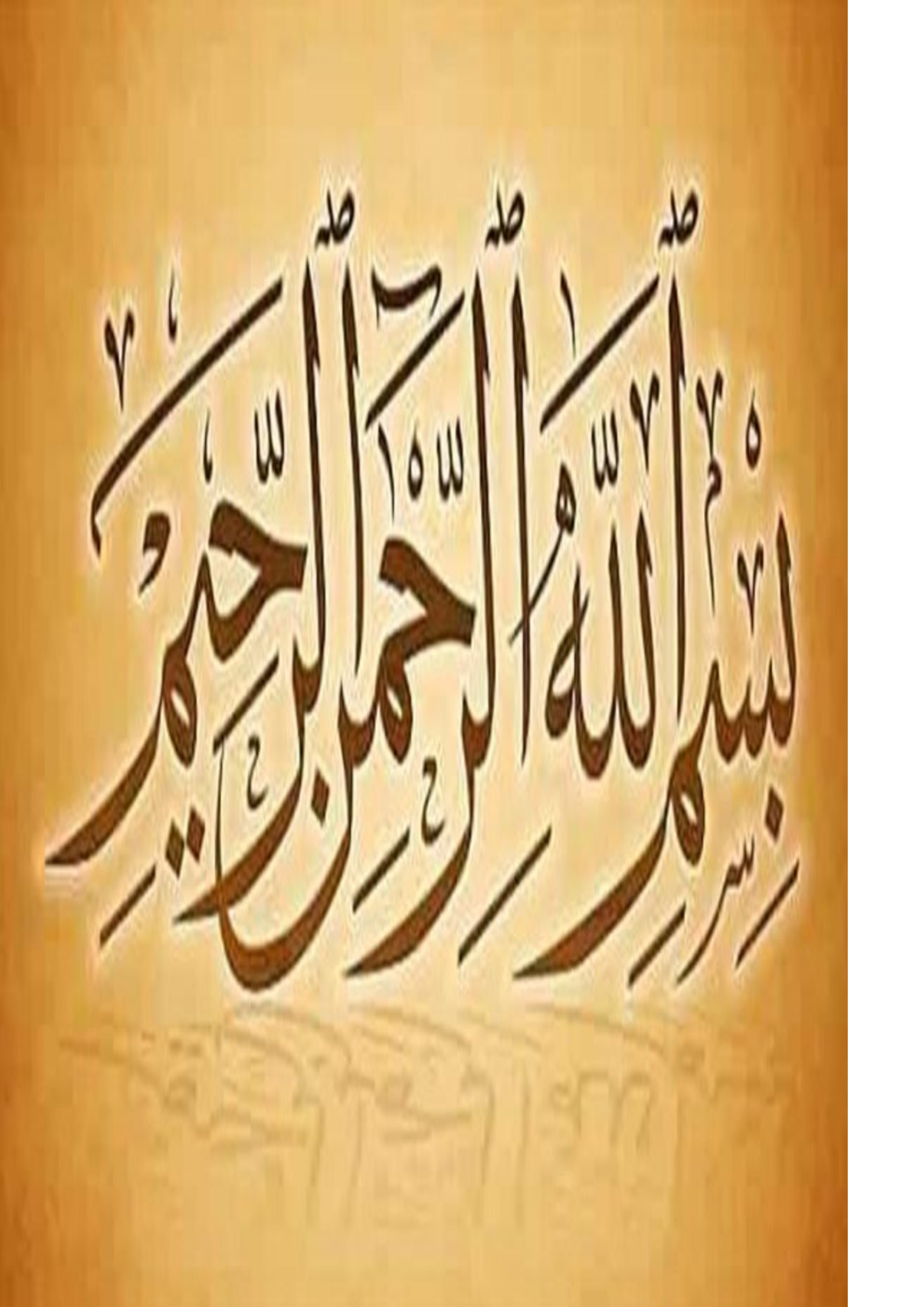
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

ليس هناك أجمل من الاعتراف بفضل شخص علينا، والأفضل من هذا توجيه رسالة معبّرة مليئة بكلمات شكر وتقدير، تعبر عن صدق المشاعر بداخلنا وامتنانِنا لما يقوم به من أجلنا، وقد تكون موجهة للأم والأب والأصدقاء وحتى للمعلمين، وهنا أجمل عبارات الشكر والعرفان التي قد نحتاجها لنعبر بها في مثل هذه المواقف تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر الذي لا يستحقه إلاّ أنتم، إليكم يا من كان له قدم السبق في ركب العلم والتعليم، إليك أستاذي المشرف **الدكتور غربي حمزة** فالكلمات والعبارات لن توفيه شيء من حقه ولو بجزء بسيط عن ما قدمه لي، كنت ولازلت كالنخلة الشامخة تعطي بلا حدود دون أن تنتظر المقابل، فجزاك عنا أفضل ما جزى العاملين المخلصين وبارك الله لك وأسعدك أينما حطت بك الرحال؛ كما لا أنسى أن أتوجه بخالص الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة و أيضا إلى كل أساتذة قسم العلوم التجارية على كل الدعم والمساندة التي تلقيتها منهم، فهم يطلون علينا دوما كالنجوم براقه لا يخفي بريقها عنا لحظة واحدة نترقب إضائتها بقلوب ولهانه ونسعد بلمعانها في سمائنا كل ساعة فاستحقت وبكل فخر أن يُرفع أسماءها في عليانا.

لكل مبدع إنجاز ولكل شكر قصيدة ولكل مقام مقال، ولكل نجاح شكر وتقدير، فجزيل الشكر يهديكم ورب العرش يحميكم. عبر نفحات النسيم وأريج الأزاهير وخيوط الأصيل أرسل شكراً من الأعماق لك خاصة ولكم عامة، شكراً لك من أعماقي قلبي على عطائك الدائم فكلمات الثناء لا توفيك حقك، إن قلت شكراً فشكري لن يوفيكم، حقاً سعيكم فكان السعي مشكوراً. إن جف حبري عن التعبير يكتبكم قلب به صفاء الحب تعبيراً.

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب إلى من كلّت أنامله وقطر الدهر كفه ليقدم لنا لحظات من السعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق طلب العلم إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من أجده بجانبي في أزماتي إلى من جعلني قويةً في هذه الحياة إلى القلب الكبير لن أوفي ولو بالبسيط من تضحياته **والدي العزيز**. إلى من حملتني في بطنها في يدها في حضنها وأرضعتني الحنان إلى رمز الحب والبلسم والشفاء إلى من سهرت الليالي وتعبت في تربيتي إلى أملي في الحياة إلى القلب الناصع بالبياض إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب **أمي والداتي الحنينة**. إلى من توصني دائماً ببر الوالدين **جدتي** أطالنا الله في عمرها. إلى من بها أكبر وعليها أعتمد إلى شمعة تنير ظلمة حياتي إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معها معنى الحياة أختي الغالية **مريم**. إلى رفقاء دربي في هذه الحياة فبوجودهم أكون كل شيء إخوتي أحبائي **هشام & أسامة & آدم**. إلى أخت أخرى ونعمة عظيمة يشعر بها إلاّ من تمتع معها زوجة الأخ **راوية**. إلى البراعم الصغار **أحمد آية أويس**. إلى كل **الأهل والأقارب**. إلى كل من عائلة **سعدي & مسعودان**. إلى توم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من رافقتني مند أن حملنا حقائب صغيرة ومعها سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن رفيقتي الغالية **مريم حريزي**. إلى القلوب الرقيقة والنفوس الطاهرة إلى رياحين حياتي **زملائي & زميلاتي**. إلى الأرواح التي تسكن تراب هذا الوطن ولا أنسى بالذكر كل من صادفته عيناي أو رأته مقلتاي.

الآن بهم تنفتح أشرعة الحياة وترفع مرساة السفينة لتنطلق في خضم البحر الواسع الذي نتيه فيه سوى منارات ألا هي الذكريات التي تهدينا إلى بر الأمان.

إلى الذين بذلوا كل جهد وعطاء لكي أصل إلى هاته اللحظة أساتذتي الكرام أساتذة قسم العلوم التجارية، ولا سيما **الدكتور غربي حمزة**.

إليكم **أحبائي** أهدي لكم هذا العمل المتواضع إلى جميع **طلبة العلم**.

إلى كل **طلاب** ماستر تخصص مالية وتجارة دولية دفعة 2017-2018.

ملخص الدراسة:

تعد مسألة النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إلى إدراكها، إذ يعتبر هذا الأخير من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره. في هذا السياق تلعب الصادرات دوراً أساسياً بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي وعليه تعتبر تنمية الصادرات غير النفطية قضية استراتيجية لاقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط في وقتنا الحالي، وهذا راجع إلى الدور الكبير الذي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي لما لها من أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، كما تعتبر الصادرات الممول الوحيد للدولة بالنقد الأجنبي.

من هذا المنطلق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها و الابتعاد عن الأحادية في التصدير والانتقال من قطاع تصديري تقليدي إلى قطاع تصديري غير تقليدي يركز على التصنيع من أجل التصدير، والجزائر والتي تعاني من الأحادية في التصدير بالنظر لكون أن ما يفوق 95% من صادراتها عبارة عن نفط، عملت جاهدة بغرض تنمية صادراتها وذلك من خلال تسطير استراتيجيات لتنمية الصادرات من خلال إدخال حيز التنفيذ جملة من السياسات والإجراءات المالية، الضريبية، الجمركية، التجارية، إضافة إلى خلق إطار مؤسسي لمرافقة وحفز المؤسسات الوطنية على التصدير واختراق الأسواق الدولية، قاصدة من وراء ذلك تنمية وتنويع صادراتها غير النفطية والقضاء على وحدانية التصدير للنفط وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، لكن في حقيقة الأمر نسبةً لم تتغير منذ أمد بعيد مما يوحي بأن معظم الإجراءات المطبقة كان مصيرها الفشل.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، تنمية الصادرات، الصادرات غير النفطية، الناتج المحلي الإجمالي.

Study Summary :

The issue of economic growth is one of the most important issues that many countries seek to realize. The latter is one of the most important indicators of the welfare and prosperity of society. In this context, exports play a key role as an engine for economic growth. Therefore, the development of non-oil exports is a strategic issue for the economies of the oil-exporting developing countries at present. This is due to the great role that contributes to the acceleration of economic growth because it has a positive impact on GDP. Exports are the sole financier of the State in foreign exchange.

In this sense, many countries are developing their exports and moving away from unilateralism in exporting and moving from a traditional export sector to a non-traditional export sector focused on industrialization for export. Algeria, which suffers from monopolization in export, considering that more than 95% of its exports are oil, which worked hard to develop its exports through the development of strategies for the development of exports through the introduction of a set of policies and procedures financial, tax, customs, To create an institutional framework to accompany and motivate national institutions to export and penetrate international markets, with the aim of developing and diversifying their non-oil exports and eradicating the unity of oil exports and achieving high growth rates, but in fact a percentage that has not changed for a long time suggesting that most actions Applied was its share failure.

Keywords: economic growth, export development, non-oil exports, GDP

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
الشكر	
الإهداء	
ملخص الدراسة	**VI**
فهرس المحتويات	**VIII**
قائمة الجداول والأشكال والرموز	**X**
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بالقطاع التصديري	
مقدمة الفصل الأول	**05**
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	**06**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته	**06**
المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وأنواعه	**07**
المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي	**12**
المبحث الثاني: ماهية التصدير وعلاقته بالنمو الاقتصادي	**13**
المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته	**13**
المطلب الثاني: دوافع التصدير وعوامل نجاحه	**15**
المطلب الثالث: علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي	**17**
المبحث الثالث: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية	**21**
المطلب الأول: مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية	**21**
المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات غير النفطية	**23**
المطلب الثالث: دواعي تسطير استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية	**25**
خلاصة الفصل الأول	**27**

الفصل الثاني: آليات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2017)	
مقدمة الفصل الأول	**28**
المبحث الأول: إجراءات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر	**29**
المطلب الأول: السياسات والإجراءات المنتهجة	**29**
المطلب الثاني: هيئات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر	**31**
المطلب الثالث: المشاكل التي تعترض التصدير في الجزائر	**34**
المبحث الثاني: دراسة وضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)	**36**
المطلب الأول: التوزيع الجغرافي والإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2017)	**36**
المطلب الثاني: هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2005-2017)	**42**
المطلب الثالث: أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في قطاع التصدير لسنة 2017	**50**
المبحث الثالث: دراسة العلاقات بين الصادرات غير النفطية الجزائرية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2017)	**52**
المطلب الأول: علاقة الصادرات غير النفطية بالناتج المحلي الإجمالي	**52**
المطلب الثاني: علاقة تصنيفات الصادرات غير النفطية بالناتج المحلي الخام	**54**
المطلب الثالث: تفسير النتائج	**57**
خلاصة الفصل الثاني	**58**
الخاتمة العامة	**59**
قائمة المراجع	**64**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2017)	37
02	التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية للفترة (2005-2017)	40
03	بنية الصادرات الجزائرية للفترة (2005-2017)	42
04	التركيب السلعي للصادرات غير النفطية للفترة (2005-2017)	46
05	الزبائن الرئيسيين لدى الجزائر لسنة 2017	50
06	الناتج المحلي الخام والصادرات غير النفطية للفترة (2005-2017)	53
04	تحليل التباين لنموذج الإنحدار البسيط	53
08	المعاملات	54
09	معاملات الارتباط والتحديد	54
10	تصنيفات الصادرات غبر النفطية	55
11	تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي المتعدد	55
12	معاملات المتغيرات المؤثرة ذات الدلالة الإحصائية	56
13	معامل الارتباط ومعامل التحديد	56

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عناصر وأنواع النمو الاقتصادي	11
02	نسب التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2017)	38
03	نسب التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية للفترة (2005-2017)	41
04	تطور الصادرات النفطية وغير النفطية للفترة (2005-2017)	43
05	نسبة التركيب السلعي للصادرات غير النفطية للفترة (2005-2017)	47

06	نسبة مساهمة المنتجات غير النفطية في إجمالي الصادرات غير النفطية للفترة (2005-2017)	49
07	أهم الشركاء للجزائر في الصادرات عام 2017	51

قائمة الرموز

الرمز	معناه
PIB	Produit Intérieur Brut
ONS	Office National des Statistiques
SAFEX	Société Algérienne de Foires et Exportation
CAGEX	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations
ALGEX	Agence National de Promotion du Commerce Extérieur
ANEXAL	Association Nationale des Exportateurs Algériens
FSPE	Fonds Spécial pour la Promotion des Exportations

مقدمة

عامة

يعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول إلى تحقيقه، سواءً تلك المتقدمة منها أو النامية، إذ أنه لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي. فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد يعتبر من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، إذ بارتفاعه يعطي دلالة على تحسن الوضع المعيشي للأفراد ورفاهيتهم، لهذا فالفوارق الحاصلة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية في مستويات الرفاهية سببها هو الفجوة الهائلة في مستويات الدخول بين هذه الدول؛ هذه الفجوة التي ترجع بالأساس إلى التدهور الكبير في الأنظمة الإنتاجية لهذه الدول وقدم وسائلها وأساليبها الإنتاجية، وأيضا في جانب آخر إلى النمو السكاني الكبير الذي تعرفه من جهة أخرى.

وأمام هذا الواقع وضعف الإنتاج المحلي، لجأت العديد من الدول إلى التخصص في تصدير المواد الخام وفي غالب الأحيان التركيز على عدد محدود منها بغية الحصول على العملة الصعبة لمواجهة حاجيات سكانها المتزايدة؛ هذه الصادرات التي تعرف أسعارها تدهورًا كبيرًا في السوق العالمي، فبالقدر الذي تؤديه الصادرات في تسريع النمو الاقتصادي، ترهن هذه الصادرات مصير العديد من الدول في حال عدم تنوعها واقتصارها على الصادرات النفطية وخلوها من الصادرات المصنعة، أمر يحتم على هذه الدول العمل وبسرعة على تنمية صادراتها وتنويعها والانتقال إلى تركيبة من الصادرات غير النفطية.

تعد الجزائر من البلدان التي اهتمت بقطاع الصادرات وحيدة الجانب منذ الاستقلال مرتكزة بالأساس على المحروقات دون غيرها، حيث تتميز صادرات الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بعدم التنوع في الإنتاج السلعي وإنما التنوع في الطلب على السلع المستوردة، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية، مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثير بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط.

الأمر الذي أوقعها في أزمة اقتصادية خانقة في نهاية الثمانينات، ونظرًا للتذبذب الذي تعرفه الأسعار النفطية في الأسواق الدولية ابتداءً من سنة 1986 أوجدت سياسة التصدير الجزائرية عدة عوائق، منها المديونية، عجز في ميزان المدفوعات وكذا عجز في الميزان التجاري وغيرها، والنتائج عن هذه العوائق أدى إلى عدم الاستقرار في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي كل هذا حتم على الجزائر إعادة النظر في وضعية الصادرات وتغيير الاتجاه نحو الاهتمام بتنويع الصادرات غير النفطية، وإنشائها لأجهزة تتكفل بتبني سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تنمية وتطوير تشكيلة صادراتها واتخاذ عدة تدابير وإجراءات من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة.

تعتبر فكرة أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي موضوع دراسة للعديد من الاقتصاديين، كإبراز الأهمية الخاصة لمستوى الصادرات كمؤشر رئيسي على معدل النمو الاقتصادي، إذ يسمح الفائض من الصادرات وهو من أحد محفزات النمو، بتحقيق استثمارات جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي لاسيما منها البطالة لتحقيق نمو أفضل ومستدام.

فتزايد الثروة العامة يحدث مناخًا اجتماعيًا يجعل النمو الاقتصادي أكثر تميزا ولتحقيق ذلك يجب تعزيز دور التجارة الخارجية كترشيد الواردات وتطوير وتنويع الصادرات، وخاصة أن هذا العالم يشهد تغيرات سريعة تعكس تباين الأداء الاقتصادي لمختلف الدول وفي واقع الأمر فإن استمرار تمركز الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة حول المحروقات يؤدي إلى طرح تساؤلات كثيرة تحتاج إلى إجابة.

1- إشكالية البحث

في إطار ما ذكر سابقا وانطلاقا من كون الصادرات الجزائرية تتميز بخاصية عدم التنوع مما يجعل علاقتها بالنمو الاقتصادي غير مستقرة، فيتم طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

ما مدى تأثير تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري في الفترة (2005-2017)؟

ولتدعيم هذه الإشكالية الرئيسية يتم طرح الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما هو أثر شكل تركيبة صادرات الدول النفطية على النمو الاقتصادي؟
- هل هناك علاقة تربط بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي؟
- ما واقع التصدير في الجزائر، وإلى أي حد يشكل الاعتماد على الصادرات النفطية خطرًا على الاقتصاد الجزائري؟
- إلى أي مدى يمكن أن تساهم تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق نمو اقتصادي بالجزائر؟

2- فرضيات البحث

من خلال هذه الأسئلة يمكننا صياغة الفرضيات الموالية والتي تمثل حلاً مبدئياً للمشكلة المطروحة:

- يكون تأثير تركيبة صادرات الدول النفطية كبيرًا على نمو الاقتصادي في حالة تنوعها.
- تعتبر الصادرات هي المحرك الأساسي للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد.
- ترجع الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر لاعتمادها الشبه كلي على الصادرات من النفط فقط.

– هناك بعض الاستراتيجيات التي تضمن مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي، لكن لا تزال نتائج تطبيقها ضعيفة بالرغم من طول الفترة الزمنية، منذ أن أعلنت عنها الجزائر، وبالتالي فإنه يتوقع ضعف مساهمتها في تحقيق نمو اقتصادي.

3- أهمية البحث

تنبع أهمية الموضوع من أهمية الصادرات غير النفطية بالنسبة للجزائر، حيث تعمل على تنوع قطاع التصدير وبالتالي تنوع مصدر الدخل؛ وباعتبار النفط هو المورد الأساسي لخزينة الدولة سيجعلها تواجه الأزمات، وبالتالي فإن تطويرها وترقيتها أصبح ضرورة ملحة من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة ومستقرة سواء بالنسبة للدول النامية عامة أو الجزائر خصوصًا، ودليل ذلك توجه العديد من الدول النفطية إلى ترقية صادراتها خارج المحروقات كسبيل للخروج من التخلف والركود الاقتصادي.

4- أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على واقع النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- إلقاء نظرة حول واقع الصادرات الجزائرية؛
- تبيان العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الاقتصادي؛
- تبيان أهمية ترقية الصادرات غير النفطية؛
- التعرف فيما كانت الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة كافية لترقية الصادرات غير النفطية.

5- منهج البحث

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج القياسي الكمي؛ بحيث سيتم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما المنهج التحليلي ألاستنتاجي لدراسة تطور أرقام الصادرات وتحديد العلاقة التي تربط بين تنمية الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي، باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية كالارتباط ومعامل التحديد وميل خط الاتجاه العام.

6- أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي في أي دولة موضوعا حساساً جداً باعتباره يعبر عن مدى رفاهية شعوبها، وبالتالي وجب دراسة أهم القطاعات التي تساهم في دفع عجلة التنمية، والوصول بها إلى مصاف الدول المتطور، ولا يتم ذلك إلا بقطاع تصديري متنوع ومتطور مراكزاً على الصناعة وعلى المزايا النسبية لكل دولة.

7-الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع البحث، يتم عرض أهمها:

- أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير للباحث بن جلول خالد جامعة الجزائر وهذا من خلال إبراز أثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي للجزائر من جراء ترقية الصادرات خارج المحروقات؟ حيث وصلت إلى أن معظم الإجراءات والتدابير المطبقة لتحسين الصادرات خارج المحروقات لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه.
- أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- مذكرة ماجستير من إعداد مصطفى بن ساحة والذي توصل من خلال الإشكالية التالية: إلى أي مدى تسهم استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر؟ إلى كشف الارتباط القوي بين الصادرات والنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا محركا للنمو الاقتصادي وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي، بالإضافة إلى المساهمة الفعالة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي من خلال القيمة المضافة والناتج الداخلي الخارج ورقم الأعمال السنوي.

8-حدود الدراسة:

يمكن تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وحدود زمنية كما يلي:

- الحدود المكانية: تتناول الدراسة الاقتصاد الجزائري؛
- الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2017.

9- تقسيمات البحث

للإلمام بجميع جوانب الموضوع المدروس، قسمنا المذكرة إلى فصلين بشكل مختصر، كما يلي:

- الفصل الأول الذي جاء بعنوان النمو الاقتصادي وعلاقته بالقطاع التصديري، الذي حاولنا من خلاله ابراز ماهية النمو الاقتصادي؛ ثم التطرق إلى ماهية التصدير وعلاقته بالنمو الاقتصادي؛ وأخيرا توضيح الضرورة الداعية لتنمية الصادرات غير النفطية.
- أما الفصل الثاني بعنوان آليات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2017)، وذلك من خلال عرضنا إلى أهم الإجراءات المبذولة في تنمية الصادرات غير النفطية؛ ثم تطرقنا إلى دراسة وضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)؛ وفي الأخير قمنا بتحديد العلاقة بين الصادرات غير النفطية بالناتج المحلي الإجمالي باعتباره أهم مؤشر للتعبير عن النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بالقطاع التصديري

مقدمة الفصل الأول

في هذا الفصل من المذكرة، سيتم التطرق إلى نظريات النمو الاقتصادي، نظراً للأهمية التي يكتسبها النمو الاقتصادي، فهو يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر الاقتصادي، ويؤدي كذلك إلى زيادة عائدات الدولة و يسهل لها تأدية مهامها ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم هذا من جانب؛

ومن جانب آخر، يعد الانفتاح الدولي حاجة ماسة لأية دولة، وأسلوباً جيداً لتطورها ونموها المستمر، ويتحقق هذا الانفتاح بأشكال مختلفة منها التصدير بمختلف أنواعه، حيث يعتبر التصدير الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في اقتحام الأسواق الأجنبية، ونجد أن معظم المؤسسات تبدأ توسعها نحو الأسواق العالمية من خلال قيامها بدور المصدر، ثم التحول بعد ذلك إلى أحد الأشكال الأخرى لخدمة السوق الأجنبي؛

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي، وذلك بالنظر إلى حجمه الصغير نسبيا وإلى الخصائص التي يتميز بها هيكل الصادرات والواردات، ورغم أن هيكل الصادرات يتصف أيضا بارتفاع درجة التركيز، حيث يعتمد على تصدير سلعة أساسية واحدة وهي المحروقات والتي تعتبر المصدر الأساسي وشبه الوحيد لتحصيل النقد الأجنبي. وبناءً عليه قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث رئيسية كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي؛
- المبحث الثاني: ماهية التصدير وعلاقته بالنمو الاقتصادي؛
- المبحث الثالث: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

تعد مسألة النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إلى إدراكها إذ يعتبر هذا الأخير من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته

في هذا المطلب، سيتم تحديد مفهوم النمو الاقتصادي إضافة إلى أهميته.

1- مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي، حيث يعرف النمو الاقتصادي أنه عبارة عن زيادة في معدل الانتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل الوطني[1].

ويعرف دمبلإيزي "DembeleEsaie" النمو الاقتصادي على أنه الزيادة على المدى فترة طويلة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويتطلب تحقق النمو الاقتصادي بعض العوامل الرئيسية منها مؤسسات مستقرة، وتدريب رأس المال البشري والتخصص وفقا لقانون "آدم سميث Adam smith" لتقسيم العمل وقانون الميزة النسبية "لديفيد ريكاردو David Ricardo " ونظام الضرائب التي تشجع العمل ونظام المالية المناسبة والفعالة[2].

كما يعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه الزيادة في الكمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم انتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية وهي: الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم[3].

من خلال هذه التعاريف للنمو الاقتصادي، يمكن استنتاج أن أنها تتفق حول أن النمو الاقتصادي ما هو إلى عبارة عن الزيادة المستمرة في الناتج الوطني الحقيقي، وعلى أنه مقياس كمي قابل للقياس ويحدث بتلقائية، كنتيجة لزيادة في استغلال الطاقة الإنتاجية.

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب**، دار البداية، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص109.

[2] DembeleEsaie, **Marché Financier et craissonce economique en cot d'ivoir**, ministére de l'enregistrement superieur et de larecherche scientifique « une analyse de la causalité au sens de granger » D.E.S. S Hautes etudes en gestion de la politique de coted' ivoire union discpline-travail, p09.

[3] علي يوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد11، جامعة ورقلة، 2012، ص68.

2-- أهمية النمو الاقتصادي

يقصد بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن كما يلي:[1]

- **بالنسبة للأفراد:** النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي، وكذا زيادة الإنتاج المادية الموجه لتلبية الحاجات الانسانية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.
- **بالنسبة للدولة:** فالدولة هي الحامية العامة للأفراد والساهرة على أمنهم، وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع. كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد، وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو تجعلنا نستطيع بناء استراتيجية مستقبلية كمواصلة هذا النمو بناءً على احصائيات ومعطيات ميدانية.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وأنواعه

في هذا المطلب، سيتم التعرف على عناصر النمو الاقتصادي وأنواعه.

1- عناصر النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي، والتي توضح في شكل مجتمعات تتمثل أساسا في العمل، رأس المال، التقدم التقني أو التكنولوجي، ويتم تركيبها في مستويات ونسب عقلانية.

1-1- العمل

هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته[2]، حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج القومي، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان الناشطين في البلد، وكذا ساعات العمل التي يبذلها العامل، كما تتمثل الزيادة في عدد السكان عاملا رئيسيا في ارتفاع حجم العمالة في الدولة.

[1] ميلود بورحلة، محمد بوطوبة، **اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)**، دراسة تحليلية قياسية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد13،جامعة الشلف، ص174.

[2] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص16.

ويجب التركيز على نوعية العمل، حيث يعتبر التحسين المستمر في نوعية عنصر العمل، من العناصر المهمة في زيادة إنتاجيته، ويتم تحسين عنصر العمل عن طريق التدريب أثناء العمل والتعليم[1].

1-2- رأس المال

يعرف رأس المال على أنه مجموع السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد معين، كما يمثل رأس المال مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبُنى التحية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، ويتم تمويل رأس المال من الادخار الذي يذهب للاستثمار، وبدون أن تكون هناك فجوة بين الاثنين، أن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار، ومن غير الممكن تطور بقاء الأموال المدخرة بدون استخدامها لأغراض الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج والدخل، وما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد كما يمكن أن يكون رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية، وهو يساهم بدرجة كبيرة في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الانتاجية وفي استثمارات البنية التحتية للاقتصاد مثل: الطرق والسكك الحديدية والاتصالات والكهرباء وغيرها[2].

وينقسم رأس المال إلى قسمين رئيسين، رأس المال المادي، كالمصانع الجديدة والآلات والمعدات والأدوات. ورأس المال البشري، ومن أشكاله استثمار العنصر البشري في التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي، والتدريب في العمل والتعليم أثناء العمل، وكذا الاستثمار في الصحة. [3]

1-3- التقدم التقني أو التكنولوجي

هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة أي إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج المتاحة أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عناصر الإنتاج أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها و حدث تقدم تقني، فإن ذلك سيؤدي حتى إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي،

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة للنشر، القاهرة- مصر،2001، ص81.
[2] حمزة مرادسي ، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة2010/2009، ص38.
[3] كامل رشيد علي المكي، **أثر التعليم على النمو الاقتصادي"حالة الأردن"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، سنة1991، ص ص 44-45.

وبالرغم من أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول[1].

2- أنواع النمو الاقتصادي

تعتبر ظاهرة النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة وهي تتفرع إلى ثلاثة أنواع.

2-1- النمو الطبيعي

يحدث هذا النمو بفضل القوى الاقتصادية الذاتية المتاحة للدولة، دون وضع خطة اقتصادية وطنية[2]، وبالتالي إن النمو الطبيعي هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية، كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، وتضم التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال.، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية، حيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب. [3]

2-2- النمو العابر

هو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ما تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، وتقع أكثرية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو[4]، حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.

2-3- النمو المخطط:

هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافية مستوياته.

---

[1] محمد العيد بيوض ، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية(تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إدارة مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة2011/2010، ص68.

[2] آسيا شيبان ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادي "حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة2009/2008، ص16.

[3] محي الدين حمداني ، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل "دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2009/2008، ص8.

[4] كامل رشيد علي المكي، مرجع سابق، ص42.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسات التخطيط الاقتصادي، تعتبر علما حديث النشأة نسبيا، فقد أصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه دول عديدة، وغدت التنمية هدفا عاليا تسعى لتحقيقه كافة دول العالم.

وفي الأخير، يجب التنويه إلى أنه إذا كان من النمو الاقتصادي الطبيعي والمخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة. فإن النمو العابر بالنسبة لمعظم الدول النامية هو نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مضطرب ويتحول أيضا إلى تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة[1].

وهناك من يصنف النمو الاقتصادي إلى نوعين كما يلي:[2]

- **النمو الاقتصادي الموسع**، يتمثل النمو الاقتصادي الموسع (La croissance extantive) في كون نمو الدخل يعادل معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي سكان.
- **النمو الاقتصادي المكثف**، يتمثل النمو الاقتصادي المكثف (La croissance intensive) في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف ويمثل نقطة الانقلاب أين يتحول المجتمع تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.

يلخص الشكل رقم (1) عناصر وأنواع النمو الاقتصادي.

[1] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائردراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة2011/2010، ص ص 4-5.

[2] محمد ياسر محمود جاد الله، **الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي**، مطبعة الإسراء، مصر، 2003، ص83.

الشكل رقم(01):عناصر وأنواع النمو الاقتصادي

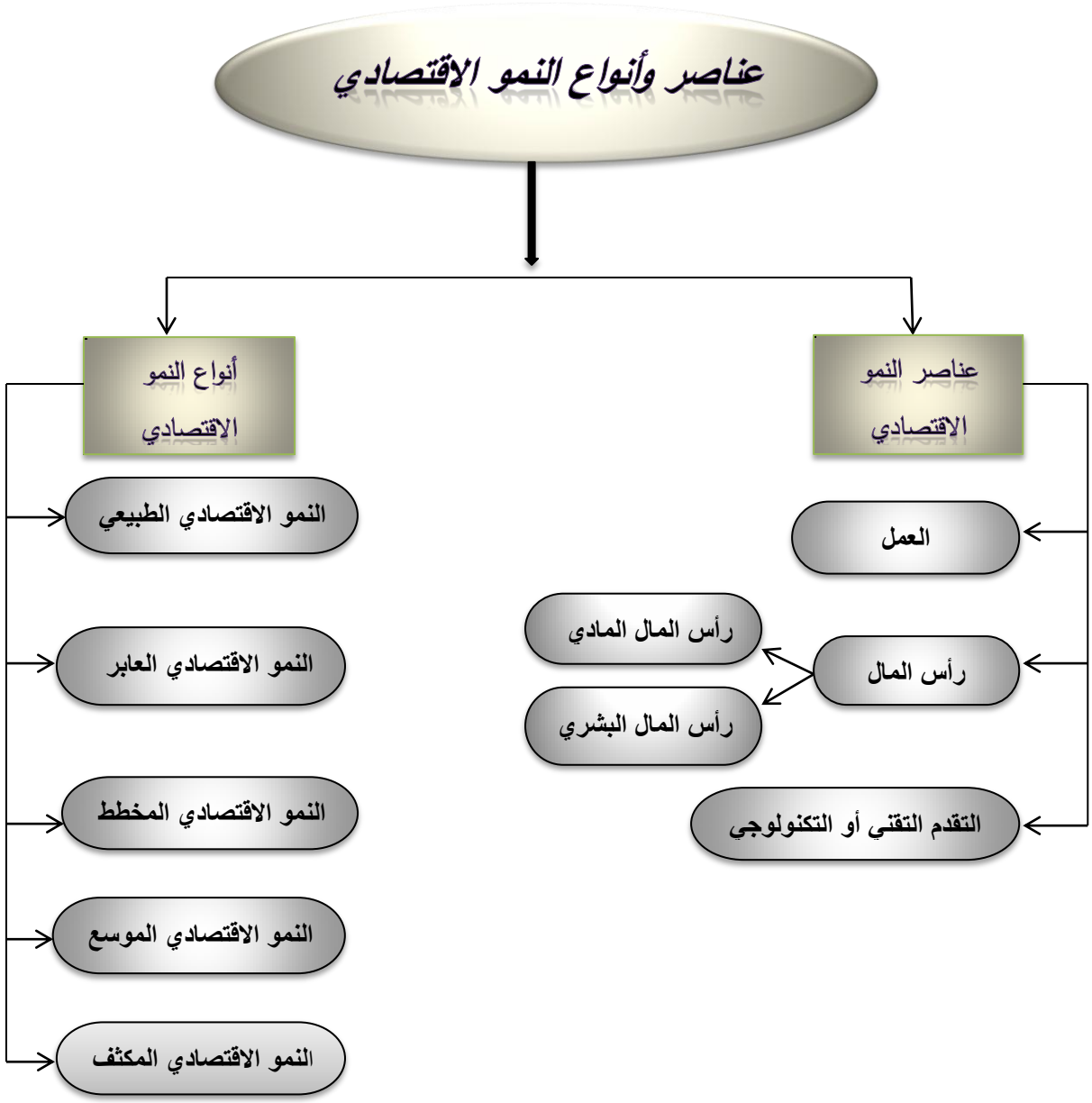

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما ورد في المطلب الثاني.

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

يوجد عدة مقاييس للنمو الاقتصادي، يتم اختصارها في العناصر الموالية:[1]

- **الدخل الوطني الكلي،** حيث اقترح "**ميدMead**" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقُبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج ايجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغيرة لا يعني بالضرورة تخلف اقتصادياً إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من الخارج.
- **الدخل الوطني الكلي المتوقع،** وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تتملك موارد غنية كاملة معطلة.
- **متوسط نصيب الفرد،** وهو أكثر المعايير استخداما وصدق بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، لتلك القائمة على حسابه انطلاقا من اجمالي السكان. أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج، وفي هذا الشأن اعتقد "**تشارلز كيندلجر ChalesKindleberger**" أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشية والرفاهية، وحيث:

معدل النمو= الدخل الحقيقي للفرد للفترة t – الدخل الحقيقي للفرد للفترة t−1/ الدخل الحقيقي للفرد للفترة t−1

ويستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

- **معادلة "سينجر Singer"**، حيث في سنة 1952 وضع "**سينجر Singer**" معادلة النمو الاقتصادي التالية: **D=SP−R**

[1] سيدي أحمد كبداني ، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائرمقارنة بالدول العربية**، دراسة تحليلية قياسية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة2013/2012، ص ص 22-23.

حيث إن **(D)** هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد بينما تمثل **(S)** معدل الادخار الصافي، وأما **(P)** فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل **R** معدل نمو السكان، حيث قام "**سينجر singer**" بافتراض أن **S=6%**من الدخل الوطني، و **P=0.2%** و **R=1.25%** فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو **(D=−0.5)** وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور رغم أن افتراضات "**سينجر singer**" كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة، فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من **6%**وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من **0.2%** وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق **1.25%**.

المبحث الثاني: ماهية التصدير وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تؤدي الصادرات دوراً كبيراً في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتبعاً لذلك، سيتم خلال هذا المبحث التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتصدير ومدى أهميته، وذكر دوافع وعوامل نجاح عملية التصدير، كما سنتعرض إلى علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته

في هذا المطلب، سيتم التطرق إلى مفهوم التصدير وما مدى أهميته.

1- مفهوم التصدير

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالصادرات ويمكن ذكر منها كما يلي:

1. **تعرف الصادرات بأنها** هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمين في البلد[1]. وبصيغة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافية أي التي تصنيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي، عن طريق أثر المضاعف[2].

[1] KADA AKACEM, **comptabilities national**, opu, ALGER, 1990, p138.

[2] محمود يونس، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص11.

2. **وتعرف الصادرات أيضا بأنها** بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج، للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية[1].
3. **ويمكن تقديم تعاريف للصادرات على عدة مستويات،** على مستوى المؤسسة وهي عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية. أما على المستوى الوطني، فهي عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية. وعلى مستوى الدولي، فالصادرات هي وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، والتحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما. [2]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف التصدير على أنه عملية عبور وانتقال السلع والمنتجات من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية أو من مراكز إنتاجها الوطنية إلى مراكز تسويق الخارجية فينشأ عنه ما يسمى بالتبادل التجاري الدولي.

2- أهمية التصدير

تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على إحداث فرص عمل جديدة، واصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة. كما يلي:

- **إحداث فرص عمل جديدة،** يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول شرق آسيا وهي اليابان، هونكونغ، تايوان، أندونيسيا، ماليزيا وتايلاند من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة[3].
- **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات،** تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف،

[1] إيمان محمد أحمد، **النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، القاهرة، العدد38، 2007، ص18.
[2] وصاف سعيدي، **نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير**، الملتقى الوطني حول: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، الجزائر، يومي 20-21أفريل،2010، ص4.
[3] عبد المجيد قدي ، وصاف سعيدي، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثاني، جامعة بسكرة، 2002، ص218.

فالصادرات تلعب دورًا رئيسيًا ومباشرًا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري[1].

- **جذب الاستثمار المحلي والأجنبي**، يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية؛ فالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج وخفض التكلفة الانتاجية. كما يسمح أيضا توافر رأس المال بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، فالاستثمار يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها هي أيضا يجذب استثمارات جديدة، فالعلاقة بين التوجه التصديري للساسة الاقتصادية وجذب الاستثمارات الجديدة لا تتحقق إلا بعد فترة من الزمن وذلك بعد أن تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير من خلال استمرار التوجه التصديري سنة بعد أخرى[2].
- **تحقيق معدلات نمو مطردة، ف**هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب لذلك سيكون له مردود إيجابي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وعلى خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، ولا يتم ذلك إلا بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات ورسم السياسات المتناسقة والمتكاملة والواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في البلد[3].

لقد أثبتت العديد من الدراسات التجريبية أن النمو السريع للصادرات يعجل النمو الاقتصادي، كما أثبتت تجارب العديد من الدول النامية كدول شرق آسيا التي تبنت استراتيجية تشجيع الصادرات كخيار

[1] محمد حاسم ، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص20.
[2] ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكر تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة2014/2013، ص81.
[3] وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، **استراتيجية تنمية الصادرات المصرية**، مصر، 2001، ص ص4-7.

تنموي أي أن هذا الخيار يوفر وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسات إحلال الواردات[1].

المطلب الثاني: دوافع التصدير وعوامل نجاحه

يتطرق هذا المطلب إلى أهم الدوافع المستعجلة على التصدير والملامح التي تبين مدى نجاح عملية التصدير في أي دولة.

1- دوافع التصدير

يمكن تلخيص دوافع التصدير فما يلي:[2]

- عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الاستراتيجية لتنمية أشمل.
- يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية.
- نمو الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه، وهو عامل مهم لاقتحام السوق التجارية.

وهناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة:[3]

- **عوامل تجارية**، تتمثل في تشبع السوق، ركود السوق، موسمية السوق، تخصص المؤسسة
- **عوامل مالية**، تتمثل في البحث عن غلة الحجم واسترجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات وتخفيض تكاليف الانتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية.
- **عوامل بيئية**، تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الأجانب وتغيير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لامتلاكه الخبرة والقدرة على تحمل المخاطر.
- يمنح الدفاع عن وجود المؤسسة ومواجهة المنافسة الأجنبية، حيث إن المؤسسات تخشى من فقدان الأسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للاحتفاظ بهذه الأسواق عن طريق التصدير.
- عالمية الطلب على منتوجات المؤسسة وبالتالي المؤسسة تقوم بتلبية هذه الطلبات في الوقت المناسب.

---

[1] عبد المجيد قدي ، وصاف سعيدي، **آليات ضمان الانتمان وتنمية الصادرات، حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص229.

[2] توفيق محمد عبد المحسن، **التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص376.

[3] عمر لعلاوي ، **تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد استراتيجية غزو الأسواق**، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي المنظمة العربية للتنمية الادارية، تونس، 2007، ص150.

2- عوامل نجاح عملية التصدير

باعتبار التصدير عملية حيوية وضرورية في اقتصاديات دول العالم، فهو يحتاج ويرتبط بعوامل مختلفة لتشجيعه ودعمه، ويتعين على الدولة من خلال الخطة المنتهجة في سياستها اتجاه عملية التصدير الأخذ بعين الاعتبار لمختلف هذه العوامل وذلك لتحقيق الأهداف المسطرة على المدى القصير والطويل، ومن خلال هذا الفرع سنتطرق إلى مختلف هذه العوامل كما يلي:

- **الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير**، وهذه العوامل متنوعة منها ما هو متعلق بموارد الشركة أو المؤسسة التصديرية ومنها ما يتعلق بالموارد الوطنية وأهم ما يمكن إدراجه في أنواع هذه الموارد هما أولا المقدرة في القيام بدراسات وأبحاث السوق والوصول إلى المعلومات المناسبة، وثانيا اقتناء الموارد البشرية الماهرة والمتعلمة والمدربة أو المرخصة[1].
- **طرق ومنهجية التسويق**، وهناك بنود متعددة في هذا العامل ولكن أهمها عاملين الأول يتعلق بدراسات السوق والمقدرة للوصول إلى المعلومات والاستنتاجات والتحليلات الصحية وهذا مرتبط بالعامل الأول وأما الثاني يتعلق بوجود قنوات التوزيع في الأسواق الخارجية، وقنوات التوزيع من أكثر العوامل حساسية ولكونها تؤثر مباشرة في عملية التصدير[2].
- **التزام الإدارة**، التزام الإدارة المشرفة على التصدير وهو هام جدا ولكنه أهم وأكثر حساسية من البنود الثلاثة الأخرى لأنه يتصل بمقدرة الشركة على التخطيط ووضع الاستراتيجيات والخطط وتطبيق أنظمة توكيد الجودة والرقابة والتدقيق والمراجعة والاشراف ورسم الأطر الزمنية وتصميم مسار عملية التصدير من خلال الطرق العادية والحرجة وأهم مبدأ في هذا العامل هو مقدرة الإدارة في وضع الأهداف الغايات المترابطة والمتصلة بعملية التصدير وبحيث تعكس كل سوق تصديري على حدى[3].
- **متطلبات جودة السلعة**، ليس غريبا الربط بين المواصفات القياسية للسلعة او الخدمة القابلة للتصدير مع عوامل التنافسية وهناك ثلاثة أسس تتحكم في جودة السلعةّ أو الخدمة ألا وهي جودة السلعة من حيث النوع، جودة السلعة من حيث السعر، من حيث الكم والخدمة التي يقدمها المصدر قبل ومع

[1] فؤاد مصطفى محمود، **التصدير والاستيراد علميا وعمليا**، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، 1993، ص219.
[2] محمد بن دليم القحطاني، **مدى مساهمة نظام تقييم جاهزية التصدير للدخول إلى الأسواق العالمية**، الملتقى العربي الثاني للتسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الدوحة، قطر، أكتوبر2003، ص ص76-77.
[3] محمد بن دليم القحطاني، **كيف يمكن التعرف على مدى جاهزية المؤسسات العربية لتصدير منتجاتها إلى الاسواق العالمية**، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنعقد في تونس2007، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص139.

وبعد البيع. والعامل الرابع هذا يختلف عن العوامل الثلاث السابقة في أنه يتعلق بمقدرة الشركة أو المؤسسة في التعامل مع الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة. [1]

المطلب الثالث: علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي بالصادرات ارتباطاً وثيقاً وهو ما يفسر الاهتمام الكبير بنشاط التصدير في الفكر الاقتصادي تاريخيا، كما أن هناك جملة من الدراسات التي تمت لتحديد مدى أو طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي من خلال عدة زوايا وفي هذا المطلب سوف نسعى إلى ابراز هذه العلاقة وبعض الدراسات التي قامت بتحليلها.

1- الصادرات ودورها كمحرك النمو

يعتبر "**دنيس روبرتسون Dennis Robertson**" أول من أشار إلى أن الصادرات تلعب كمحرك للنمو الاقتصادي في مقال نشوء العالم 1940، ثم جاءت محاولة "**نيركسNurkse**" لإثبات أن للصادرات علاقة بالنمو المحقق بالدول المنتجة للموارد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ثم في العام 1971 أوضح "**بالاسا Balassa**" وغيره من الاقتصاديين في دراسات لهم بأن نمو الصادرات ذا ارتباط وثيقا مع الناتج المحلي الإجمالي، وأن الدول التي تسجل معدلات كبيرة للنمو هي تلك الدول التي تميل إلى التوسع في صادراتها.

كما أوضح "**روبرت إمري Robert Emery**" في دراسة أجراها سنة 1967، أن الشواهد قوية على وجود علاقة قوية بين تغير حجم الصادرات ومستوى النمو الاقتصادي وهي علاقة تقوم على تأثير المتبادل أكثر من استنادها إلى مجرد التأثير السلبي من جانب واحد؛ فالصادرات تعد عاملاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي، فزيادتها تبعث ارتفاعا شاملا في مستوى النمو الاقتصادي. وقد استخدم "**إمريEmery**" في دراسته بيانات عن الناتج الوطني الحقيقي والصادرات وحساب المتحصلات الجارية سنويا في 50 دولة وذلك للفترة ما بين 1953 و1963، كما استخلص نصيب الفرد من الدخل عن طريق إدخال أثر معدل النمو السكاني سنويا، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل زيادة في الصادرات بمعدل 2.5%يترتب عنها زيادة بمعدل 1% في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني.

وفي دراسة أخرى للاقتصاديين في عام1999"**لورانس ووينشتاين Lawaence and Weinstien**" أن الدول التي تميل إلى تنمية صادراتها ينمو اقتصادها بشكل سريع ويترافق هذا النمو

[1] نور الهدى حداد وهاني الضمور، **العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية**، مجلة دراسات الجامعية الأردنية، العلوم الادارية، المجلد38، العدد2،2011، ص14.

بزيادة كبيرة في واردات هذه الدول ويرى "**جيلز Giles وآخرون**" في عام1995 بأن الدول النامية لا يمكنها الإنتاج بتكاليف منخفضة تؤهلها لتصدير منتجات تامة الصنع للسوق العالمي. هذا مقابل نمو في احتياجاتها من المواد الغذائية إلى حد لا يمكن تلبيته عن طريق الإنتاج المحلي، فيتطلب الأمر استيراده من الخارج. كما يرى بأن هناك بعض الدول تحتاج إلى مواد خام تتوفر عليها الدول النامية تقوم بتصديرها للدول المتقدمة، وبالتالي تسهم العملية التصديرية في العملية التنموية بما تدره من عملات أجنبية، والتي تستعمل كعنصر من عناصر الإنتاج من خلال ما تمكن من اقتنائه من معدات رأسمالية وخبرات إدارية وفنية من الدول الصناعية.

في ذات الصياغ بين "**تايلر Tyler**" في دراسته التي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات والتي أجراها على 55 دولة نامية للفترة (1960-1977). حيث قام بقياس ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي مع كل من النمو الناتج الصناعي ونمو الاستثمارات ونمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية، وأظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية بالنسبة للدول النامية متوسطة الدخل يساوي 49% حسب اختبار "**بيرسون Pearson**" و48% حسب اختبار "**سبيرمان Spearman**". أما بالنسبة للدول النامية غير النفطية فقد سجل "**تايلر Tyler**" معامل ارتباط 55% حسب "**بيرسون Pearson**"و50% حسب "**سبيرمان Spearman**" كما خلص أيضا أن زيادة الصادرات بمعدل 17.5% تؤدي إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1%، أما بالنسبة للأقطار النامية غير النفطية فزيادة الصادرات بمعدل 18.6% تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1%.[1]

2- آثار المضاعف للصادرات

تعتبر الصادرات الطلب الأجنبي على السلع والخدمات والأصول الرأسمالية المنتجة في الدولة، فهي بذلك تعد حقنا داخل التدفق الدائري للدخل الوطني، أي كلما زاد حجم الصادرات ازداد حجم الطلب الكلي وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل الكلي عن طريق المضاعف.

ولتبيان أثر المضاعف نقوم بتحليل واستخدام بعض العلاقات بالشكل التالي:

فإذا تم افتراض أنه يوجد بلد لا تربطه أي علاقة مع الخارج، وبإهمال لنفقاته العامة يتحقق التوازن في هذا البلد في شكل علاقة مزدوجة. كما يلي:

[1] مصطفى بن ساحة، **مرجع سابق**، ص ص41-42-43.

$$Y= C+I.....(1)$$

$$Y= C+S.....(2)$$

حيث: Y: الناتج المحلي الإجمالي؛ C: الاستهلاك النهائي؛ I: الاستثمار؛ S: الادخار.

من المعادلة (1) و (2) يستنتج أن:

$$S= I.....(3)$$

إذا تم فتح اقتصاد هذا البلد على العالم الخارجي، تصبح المعادلة على الشكل الموالي:

$$Y+M= C+I+X.....(4)$$

بحيث: M: الواردات و x: الصادرات

وحيث: $Y= C+S$ تكون المعادلة (4) كما يلي:

$$C+S+M= C+I+X.....(5)$$

وباختزال الثابت C من طرفي المعادلة يتم الحصول على:

$$S+M=I+X.....(6)$$

ومن المعادلة (6) نخلص أن الصادرات لها نفس أثر الاستثمار فهي تخلق مداخيل للاقتصاد الوطني، كما أن للواردات آثار مماثلة للادخار، فهي لا تسهم في خلق مداخيل للاقتصاد الوطني بل تخلق مداخيل للعالم الخارجي.

وبتعظيم المعادلة (6) نحصل على:

$$\Delta S+\Delta M=\Delta I+\Delta X.....(7)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (7) على (ΔY) نحصل على:

$$\frac{\Delta S+\Delta M}{\Delta Y}=\frac{\Delta I+\Delta X}{\Delta Y}$$

$$\Delta Y=\frac{(\Delta I+\Delta X)\Delta Y}{\Delta S+\Delta M}$$

$$\Delta Y=\frac{(\Delta I+\Delta X)}{\Delta S/\Delta Y+\Delta M/\Delta Y} .....(8)$$

حيث أن: ($\Delta S/\Delta Y$) و ($\Delta M/\Delta Y$) يمثلان الميل الحدي للادخار والاستيراد على التوالي، وبناءً عليه تصبح المعادلة (8) كما يلي:

$$\Delta Y= \frac{(\Delta I+\Delta X)}{s+m}.....(9)$$

وبغرض عزل الصادرات على الناتج المحلي الخام (PIB)، نفترض أن $\Delta I=0$ لتصبح المعادلة (9) كما يلي:

$$\Delta Y= \frac{\Delta X}{s+m}.....(10)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X}= \frac{1}{s+m}.....(11)$$

وعليه فإن الكسر $\frac{1}{s+m}$هو مضاعف التجارة الخارجية ويفيد أن كل زيادة في حجم الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة أكبر في حجم (PIB)، ويكون أثر المضاعف كبيراً على الدخل كلما قلت الميولات الحدية للادخار وللاستيراد ضعيفة[1].

المبحث الثالث: ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية

أمام جملة المخاطر التي تنطوي عليها عملية التركيز الشبه الكلي على الصادرات من النفط، فإن الضرورة ملحة بالنسبة للاقتصاد الجزائري بغية إحداث تغييرات هيكلية لتنمية الصادرات خارج القطاع النفطي. وفي هذا المبحث سنسعى لإبراز أهم مرتكزات هذه الضرورة.

المطلب الأول: مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية

يعتبر النفط أهم مصادر الطاقة في الوقت الحاضر وهو يمثل عصب الحياة الحديثة والمحرك الأساسي للنمو الصناعي والتكنولوجي بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام فلقد اعتمدت الحضارة المعاصرة عليه بقدر هام في تحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعة الأولية إلى حالات اقتصادية مختلفة، تكمن في اشباع رغبات وحاجات المجتمع.

تجعل هذه الأهمية البالغة للنفط من السوق الدولي للنفط سوق ذا أهمية كبرى، ويجعل من تحليل العرض والطلب الدولي على هذه السلعة الحيوية أمرا مهما أكثر، فكما أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة على المستوى العالمي، ومن ثم ارتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة للدول النامية باعتبارها دول استهلاكية غير مصنعة يؤدي الركود الاقتصادي الذي تشهده الدول المصنعة الرأسمالية بشكل دوري إلى انخفاض أسعار النفط أو حدوث أزمة نفط مثل أزمة

[1] عبد الحميد حمشة ، **دور تحرير التجارةالخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2013/2012، ص ص54-55.

النفط 1986، وبالتالي انخفاض عائدات صادراتها بالنسبة للدولة المصدرة له، ويظهر ذلك جليا في الاقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير

وباعتبار أن تركيز الجزائر الشبه كلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة ومن ثم استعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، ما يهدد اقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات، وعليه يمكن القول بأن هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيبة صادرتها ومحاولة تنويعها وإنشاء قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على المنتجات المصنعة والنهائية بشكل كبير[1].

ويمكن تركيز أهم مخاطر الاعتماد على النفط في الصادرات في العناصر الموالية:

- **مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية**، فالاعتماد على ربوع الصادرات النفطية، سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة، والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، اضافة إلى اللوازم من الوسائل وعوامل الإنتاج مثل عنصر رأس المال هذا التذبذب الكبير يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط.
- **مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة**، ترتبط سيادة الدولة بمواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الأوساط الداخلية والخارجية. وفي الفترة التي تلت حرب أكتوبر 1973 أقوى دليل على ذلك حيث وفي ظل غياب تلك الحرية والدعم تمكنت الدول الغربية المستورة للنفط بمساعدة شركاتها النفطية العالمية الكبرى من الهيمنة على صناعة النفط في الدول النامية النفطية، وتمكنت هذه الشركات من أن تتحكم في سياسات الإنتاج والأسعار بالشكل الذي يخدم مصالح بلدها الأم.

فبالنسبة للاقتصاديات النامية، والتي تؤدي فيها الصناعات الاستخراجية دور أساسيا، هذه الصناعات التي ملكيتها إلى الدولة، توجب على هذه الأخيرة أن تكون ذات دور فاعل من حيث وضع وتنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية وبيعها وتصديرها، إضافة إلى التدخل لرسم السياسات المتعلقة بالبحث والتنقيب والإنتاج وصيانة تطوير الأصول، وتحديد حجم الإنتاج وأسعار

[1] مصطفى بن ساحة، **مرجع سابق**، ص ص63-64.

الصادرات، وفرض الضرائب على الإنتاج وصيانة وتطوير الأصول وغيرها، لكن استقراء واقع هذه الدول يقول بأن هذه الأخيرة لاتزال تتبع الدول الصناعية الكبرى[1].

- **مخاطر نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج، ف**إنتاج النفط، يعرف أنه عملية تستهلك فيها الاحتياطات النفطية، وتحول فيها إلى فوائد مالية وتبعا لذلك فإن الاحتياطات من النفط تتأثر بكمية الإنتاج من جهة والذي ينتج عنه نقصان في كمية الاحتياطي ومن جهة أخرى بعمليات الاكتشاف وعمليات التنقيب الناجحة. وعليه فاستخراج النفط المستمر يعني بالضرورة نصوب مكانه كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل التنقيب على النفط والتي تجري من أجل التنقيب على النفط والتي تجري من أجل تعزيز المخزون الاحتياطي منه، قد لا تنجح في الكثير من الأحيان وأيضا تستوجب هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة، وهذا معناه أنه يجب ومن أجل تعويض برميل واحد مستخرج من باطن الأرض إذا ما أريد الحفاظ على نفس المستوى من الاحتياطي النفطي، تعبئة رؤوس الأموال طائلة لتحقيق ذلك.
- **مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية**، تنقسم مصادر الطاقة من ناحية استخدامها إلى مجموعتين، مجموعة مصادر طاقة أساسية، وهي تلك المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية، وتسهم هذه المصادر بنسبة كبيرة في الاستهلاك العالمي في الطاقة. ومصادر طاقة بديلة وهي مصادر طاقوية حديثة، مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، طاقة الأمواج والطاقة الهيدروجينية والوقود الصناعي وهي طاقة قليلة الاستخدام حاليا، غير أنه ينتظر أن تؤدي دوراً أساسياً في توفير الطاقة للعالم كونها مصدر طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة .[2]

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات غير النفطية

تشير أدبيات النمو الاقتصادي في العالم أن عجز الحساب الجاري لمجموعة الدول النامية قد شهد اتجاها متزايد للعجز في حيث أن عقد الثمانينات قد شهد انخفاضا في العجز في الحساب الجاري، ولهذا، فإنه توجد عدة مبررات تحتم اللجوء إلى تنمية الصادرات غير النفطية، والتي يتم أيجازها في هذا المطلب.[3]

---

[1] http://www.mfti.gov.eg/prigrams/export.htm; date de consultation le :14/03/20018 ; heure :13 :52.

[2] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2008/2007، ص101.

[3] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص ص8-9.

1- النزعة الحمائية

اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر نجاح اللجان في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية وقد أثرت هذه القيود تأثيراَ واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية.

ويرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبة فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة بل هي منبعا غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دول أخرى، قد تكون أقل تقدماً حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها للخارج اسناداَ إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدول صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الاختراع الأمر الذي يحدو بالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحمائية.

2- معدل التبادل

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهوراً في غير صالح الدول النامية ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة إلى الدول النامية إلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلعة الدولية باستثناء البترول إلى الانخفاض ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العالمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

3- الدين الخارجي

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الخارجية، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة للاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية ويترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية

وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما يترتب عليها إلتزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري وبهذا يزداد الأمر سوءً نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية.

مما سبق يتضح أن السبيل إلى مواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات هذه الدول هو الاهتمام بالتصدير واستراتيجيات التسويق الدولي له ولا شك أن العالم اليوم يموج بتغيرات سريعة يعكس نباين مستويات الانتاج والأداء الصناعي للدول المختلفة، الأمر الذي يضفي المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير ومفاهيم وأساليب التسويق الخارجي للدول النامية.

المطلب الثالث: دواعي تسطير استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية

يعد التعديل الهيكلي الذي قامت به الدولة الجزائرية والذي مس العديد من القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الممهد الأساسي لميلاد نمط جديد من التنظيم المحلي للتجارة الخارجية، في ظل السعي من أجل الانفتاح على السوق الدولي، وقد كان هذا النمط كضرورة حتمية لما سبقه من محاولات تنظيم للتجارة الخارجية. فقبل فترة التعديلات عرفت الجزائر فترة الانتقال من نمط الاحتكار للتجارة الخارجية الى نمط الاستقلالية، أين عملت سلطة الاستقلالية على تغيير الاحتكار العمومي للتجارة الخارجية باحتكار خاص هيمنت عليه الوكلاء المعتمدون وتجار الجملة. غير أن هذا التغيير لم يكن في مستوى التطلعات من أجل تحقيق التنمية المنشودة، أين انصب غالب تركيزه على الاستيراد، ولم يساهم ولو بجهد قليل في تنمية الصادرات، حيث كانت ذلك كافيا لأضعاف مصداقية هذا النموذج الفاشل الذي حول السوق الوطني إلى سوق رابح بالسلع الأجنبية. وتعمقت مشاكل هذا النموذج خاصة مع تدني إيرادات الدولة من العملة الصعبة[1].

كانت جملة الأنظمة المطبقة سابقا والتي كانت ذات أثر محدود على نمو التجارة الخارجية، السبب الدافع الذي دفع بالسلطات الجزائرية تعمل على ترقية الصادرات أو على الأقل إحداث توازن بينها وبين الواردات وتقوم هذه المنهجية على فكرتين أساسيتين وهما[2]:

[1] جلالي عجة، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارةالخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص248.

[2] جلالي عجة، **المرجع نفسه**، ص248.

- البحث عن ترقية الصادرات غير النفطية من جهة؛
- البحث عن أفضل السبل للاندماج في السوق العالمي من جهة أخرى.

تعد هذه المنهجية الجديدة والمتمثلة في تنمية الصادرات غير النفطية اختباراً قديماً نسبياً، وكانت حلما لطال ما راود أغلب الحكومات، حيث أدرجته سلطة الاشتراكية ضمن منطق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي. كما حاولت سلطة إعادة الهيكلة وصفة سياسية احلال الصادرات محل الواردات، مثل ما هو معمول به في بعض دول أمريكا اللاتينية. ومع تدهور أسعار النفط في الثمانينات، لجأت إليها السلطة الجزائرية كأداة لتعويض الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط في الثمانينات، لجأت إليها السلطة الجزائرية كأداة لتعويض الخسائر الناجمة عن تدهور سوق النفط العالمي، واستمر منح رد الاعتبار لهذه الفكرة أو المنهجية غداة تطبيق برنامج الاستقلالية والذي اعتمد على أسلوب التحريض الجبائي لحفز المؤسسات على التصدير غير أن غياب الإطار المؤسساتي والقانوني الفكرة تنمية الصادرات أثر سلبا على مردوديتها. لذلك حاولت سلطة التعديل الهيكلي تجاوزه من خلال التركيز على أمرين اثنين وهما[1]:

- استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات غير النفطية؛
- منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير.

[1] جلالي عجة، **مرجع سابق**، ص249.

خلاصة الفصل الأول

يعد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي هدفاً رئيساً تسعى إلى إدراكه كل الدول، من خلال تسطير جملة من السياسات والبرامج الخاصة برفع وتحسين الأداء الإنتاجي بغرض الوصول إلى معدلات تفوق معدلات تزايد سكانها.

لقد بينت الدراسة أن الصادرات هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، فالصادرات تؤدي دوراً هاماً وأساسياً في النشاط الاقتصادي، من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وذلك عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت، فالتوسع والتنوع في الصادرات يسرع من الوصول إلى اقتصاديات الحجم وزيادة الدخل الوطني والوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام.

إذ تعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومن خلال اعتبار الصادرات عنصر مهم في النمو الاقتصادي فإن زيادة الصادرات خارج المحروقات يعتبر خياراً استراتيجياً للجزائر لتنويع مصادر الدخل، ولمواجهة أي انعكاسات سلبية لصادرات المحروقات على النمو الاقتصادي، لهذا السبب تسعى الجزائر على تنويع صادراتها.

الفصل الثاني

آليات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2017-2005)

مقدمة الفصل الثاني

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الذي تسعى إليه جميع الدول بمختلف ثقافاتها للعمل على تحقيقه، وإيجاد مختلف الأساليب والطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى الرفع من معدل مستوى المعيشية للفرد والمجتمع ككل، وبالطبع تعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمثل هدف التنمية في الجزائر محوراً رئيسياً في خططها التنموية وسياستها الاقتصادية لاسيما في وضعها النامي، ومن خلال اعتبار لتنويع مصادر الدخل ولمواجهة أي انعكاسات سلبية لصادرات النفط في الأسواق العالمية. ولهذا السبب، عملت الجزائر على ترقية وتنويع صادراتها وذلك انطلاقاً من سنة 1988، حيث وبعد أزمة انهيار البترول سنة 1986 تبين مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري باعتبار أنه يعتمد بشكل شبه كلي على النفط، وهذا يعتبر أمراً ضرورياً من أجل اندماج الجزائر بشكل ناجح في التجارة العالمية.

في هذا الفصل، سيتم دراسة وتحليل العلاقة بين الصادرات النفطية وغير النفطية بالناتج المحلي الاجمالي، باعتباره أحد أهم المقاييس التي تعبر على النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بصورة وثيقة بمدى نجاعة السياسات الموجهة لترقيتها وتنويعها، ثم سيتم التطرق أيضا إلى ما إذا كانت الإجراءات والامتيازات الممنوحة من طرف الجزائر في مجال تنمية الصادرات غير النفطية وصلت أو بلغت الأهداف الموجودة أم لا، ومن هذا المنطق قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: إجراءات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر؛
- المبحث الثاني: دراسة وضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)؛
- المبحث الثالث: دراسة العلاقات بين الصادرات غير النفطية الجزائرية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2017).

المبحث الأول: إجراءات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر

من خلال هذا المبحث، سيتم التعرف على الهيئات المختصة في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، وكذا التعرف على السياسات المنتهجة من الجزائر لتنمية الصادرات غير النفطية، بالإضافة إلى المشاكل التي تواجهها الجزائر في عملية التصدير.

المطلب الأول: السياسات والإجراءات المنتهجة لتنمية الصادرات غير النفطية

تتأثر الجزائر بحكم أنها من الدول المصدرة للمحروقات بتقلبات الأسعار، وهذا ما انعكس سلبا على مداخيلها، وأدخلها في مشكلة المديونية مع بداية التسعينات، ولأجل معالجة ذلك قامت السلطات العمومية برسم استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات غير النفطية، وهذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأت بتطبيق مجموعة من الإجراءات والسياسات.

1- سياسة سعر الصرف

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة، تزامنت أغلبها مع الاصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، حيث إن السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، وقد كان الهدف من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا العجز عن طريق تنمية الصادرات غير النفطية والإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب وهذا الهدف.[1]

2- تأمين وضمان الصادرات

بعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة)، تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية سنة 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.[2]

---

[1] إبراهيم بلقلة ، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية2009، ص ص164- 165.

[2] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد الاول، ورقلة، 2002، ص11.

3- التحفيزات المالية

بعد اقرار دستور سنة 1998، الذي حفز حرية التجارة الخارجية، عقب استصدار جملة من النصوص التشريعية في ذات السياق، ومن بين هذا النصوص ما تعلق بالجانب المالي والاصلاحات المؤسساتية للقطاع البنكي الجزائري، مع قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والذي جاء من أجل تقييم وتكييف النظام المالي، لذا فإن بنك الجزائر قد قام بوضع عدة قواعد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لاسيما عمليات التصدير، وموازاة مع ذلك عملت السلطات العمومية على وضع قواعد لتشجيع التصدير، وبالتي تدور حول تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات، والذي تم إنشائه لغرض تقديم المساعدات المالية لعمليات التصدير، وكذا تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات.[1]

تشمل المساعدات المالية في إطار ترقية الصادرات ثلاث (03) عمليات يتركز عليها نشاط التصدير تتمثل فيما يلي:

- عملية البحث عن الأسواق الخارجية، فالبحث عن الأسواق الخارجية يعد تكلفة تتحملها المؤسسة، وعليه يتم في إطار ترقية الصادرات منح مساعدات مالية تمكن المؤسسة من اكتشاف أسواق البلدان المستهدفة، وتمول هذه المساعدات لكل من عمليات دراسة السوق، الانتقال والبحث، وضع ممثلين مأجورين، إنشاء مكاتب في الخارج، تربصات الأعوان الخارجيين، دراسات تقنية محتملة لتكيف المنتوج والمشاركة في المعارض.
- مرحلة التحضير للتصدير، وهنا تكون المساعدات المالية الممنوحة إما لغرض تمويل عمليات التصنيع، إما لتمويل الاستثمارات وخلق فروع إنتاج بالخارج، كما تكون هذه التمويلات بعرض إنشاء مخزون في الخارج.
- عملية التصدير، فعملية التصدير بحد ذاتها تحتاج إلى دعم بقروض، والتي تختلف حسب طبيعتها، فهناك قروض تصدير قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

4- التحفيزات الجبائية للتصدير

عرف النظام الجبائي الجزائري تحولات واصلاحات عديدة منذ سنة 1990 في إطار قوانين مالية، والتي استهدفت ما يلي:[2]

[1] مصطفى بن ساحة، **مرجع سابق**، ص ص107- 108.
[2] مصطفى بن ساحة، **مرجع نفسه**، ص ص108- 109.

- تشريع قوانين جبائية للمتعاملين الاقتصاديين الذين يستغلون في نفس النشاط؛
- احترام التوازن الجبائي والحرص على المساواة بين المتعاملين في فرض الجبائية؛
- تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال منح التحفيزات للأنشطة ذات الأولية؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛
- الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات.

5- التحفيزات الجمركية

أما بخصوص التسهيلات الجمركية والحد من التعقيدات في إجراءات التصدير، فقد نص قانون الجمارك 98-10 على جملة من التسهيلات في هذا المجال منها:[1]

- تسهيلات إعداد وتسجيل التصريح المفضل؛
- تسهيلات مراقبة البضائع؛
- تسهيلات تحديد الحقوق والرسوم.

المطلب الثاني: هيئات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر

بهدف تنمية الصادرات غير النفطية أنشئت منذ سنة1996 مجموعة من الهياكل المساندة سعياً لإحداث ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات.

1- وزارة التجارة

في ميدان التجارة الخارجية، تقوم وزارة التجارة بما يلي:[2]

- المساهمة في وضع الإطار المؤسساتي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية؛
- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف؛
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شأنها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها؛
- السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري؛
- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجي.

[1] محمد رملي، لخضر عدوكة، **الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد9، ديسمبر2015، ص57.

[2] موقع وزارة التجارة الوطنية الجزائرية http://www.mincommerce.gov.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/20 على ساعة 14:08.

2- الصندوق الخاص بترقية الصادرات

3- تم تأسيس الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث يخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

هناك خمس (05) مجالات إعانة مقررة من الصندوق الخاص بترقية الصادرات، تتمثل فيما يلي:[1]

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية؛
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير ؛
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

4- الشركة الجزائرية للمعارض التصدير

تعتبر الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX شركة اقتصادية عمومية ذات أسهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض "أونافكس" التي أنشأت في سنة 1971. مقرها الاجتماعي هو قصر المعارض الذي يقع على بعد 3 كم من المطار الدولي و10 كم من وسط المدينة العاصمة. تنشط الشركة في إطار مهامها الرسمية في الميادين الموالية:[2]

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي؛
- تنظيم المعارض الخاص خارج البلاد؛
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل:
- الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية؛
- فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركات الأجانب؛
- الإعلام الاقتصادي والتجاري؛

[1] موقع الصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات http://www.algex.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/20 على الساعة 20:31.

[2] موقع www.safex.dz SAFEX تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/20 على الساعة 21:01.

- التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب؛
- قوانين وترتيبات التصدير.

5- الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات

إن الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (**CAGEX**) تخضع للمادة 4 من القانون 06-96 الصادر في 10 جانفي 1996 والذي ينص على أن تأمين الصادرات يمنح إلى الشركة المسؤولية عن الضمان والتي تعمل لصالح حسابها الخاص وتحت سيطرة الدولة، تتولى تأمين المخاطر التجارية؛ ولحساب الدولة وتحت سيطرتها، تتولى تأمين المخاطر السياسية، والمخاطر المتعلقة بنقل تلك الصادرات وكذا المخاطر، التي قد تنجم أثر حدوث كوارث طبيعية.[1]

تتمثل مهام الشركة فيما يلي:[2]

- تأمين وائتمان الصادرات وتغطية المخاطر التي قد تحدث إثر التصدير؛
- التأمين والائتمان الداخلي والذي يغطي الائتمانات الداخلية للمؤسسة والقروض الخاصة بالاستهلاك؛
- تأمين المعارض؛
- تغطية الديون؛
- التأمين المشترك وإعادة التأمين؛

6- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائرية

تتمثل الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائرية (ANEXAL) مؤسسة عمومية تعد وكالة لترقية التجارة، وهي ذات طابع إداري حيث تضع عدد من ممثليها، تأسست سنة 2004، تؤدي دورا الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين، ومن أنشطتها: تطور دليل المصدر، التدريب، الاستشارة وإنجاز الدراسات. وتشمل قطاعات الأنشطة المتمثلة في الأغذية، النفايات الحديدية وغير الحديدية، الغزل والنسيج والخدمات.[3]

تتمثل في أهداف الجمعية في الدفاع عن مصالح المصدرين على المستوى الوطني والدولي؛ المشاركة في تحديد وتنفيذ استراتيجية الترويج للصادرات ودعم الفاعلين الاقتصاديين في العملية التصديرية.[4]

[1] موقع CAGEXwww.cagex.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/20 على الساعة 21:41.
[2] موقع CAGEX، مرجع سابق.
[3] موقع ANEXALwww.exportateur-algerie.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/20 على الساعة 21:53.
[4] موقع ANEXAL، مرجع سابق.

7- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس)(ALGEX) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وقد تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004، وتعتمد هذه الوكالة سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تؤدي دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين. وتعد الوكالة أداة عمومية لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف المؤسسات، وذلك بوضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.[1]

المطلب الثالث: المشاكل التي تعترض التصدير في الجزائر

على الرغم من أن التوجه نحو الرفع من قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر بات حتمية تمليها أكثر من ضرورة. إلا أنه لابد من القول بأن هناك جملة من المشكلات تعترض التوسع في العملية التصديرية والوقوف دون إمكانية الاستفادة من آثارها الايجابية على نمو الاقتصاد الوطني.

1- المشاكل على المستوى الجزئي

يمكن إحصاء جملة من المشاكل، والتي تتمثل فيما يلي:[2]

- عدم تبني المسؤولين والأفراد منهجاً محدداً واضح المعالم بغية تحقيق أهداف ترقية الصادرات؛
- التطبيق العشوائي وغير المنتظم لإجراءات العمل التي ينص عليها نظام الجودة، هذا فضلا عن عدم استخدام الأساليب الاحصائية لقياس الاختلاف؛
- اهمال عامل الجودة فيما يخص المنتوجات المخصصة للتصدير، الأمر الذي يضعف من قدرتها على المنافسة؛
- غياب نظام للمعلومات الذي يمد بكافة البيانات والاحصائيات التي تربط بين العملية الانتاجية وموقع السلعة في السوق؛
- عدم توفر التحفيز المادي والمعنوي في المؤسسة، مما حد من محاولات الابتكار والابداع لدى العمال، ومن عدم ثم عدم القدرة على مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى جودة المنتجات ومتطلبات السوق؛

[1] موقع ALGEXhttp://www.algex.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/20 على الساعة 22:13.

[2] خالد بن جلول ، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1970-2006)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة2009/2008، ص ص121-122.

- ضعف القطاع الصناعي الجزائري، والذي يعود إلى قدم آلات الإنتاج وعدم مقدرتها على مواجهة المستجدات التكنولوجية واشتراطات المنظمة العالمية للتجارة؛
- عدم كفاءة المؤسسات الممارسة للعملية التصديرية، وكذا ضعف كفاءة الهياكل التي تتولى عملية التصدير في بعض المؤسسات، بالنظر لعدم إعطائها الأهمية اللازمة في السابق حيث كان الطلب يفوق العرض وبالتالي لم يتم إيجاد مصالح تهتم بعملية التسويق واستخدام تقنيات الاتصال التجاري والتي صارت أكثر من ضرورية في الوقت الحالي؛
- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي، حيث كان هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة تلك التي تركز على جانب التصدير والأمر كذلك بالنسبة لخدمات ما بعد البيع فهي تعرف الغياب في العديد من صفقات التصدير، على الرغم من أنها تسهم بشكل كبير في الرفع من تنافسية المنتجات في السوق العالمي.

2- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

يمكن الحديث على جملة من المعوقات على صعيد المحيط الاقتصادي ككل، كما يلي:[1]

- غياب استراتيجية واضحة المعالم للتصدير في ظل التشابك الكبير بين الأسواق الوطنية والخارجية؛
- عدم امتلاك المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين لثقافة تصديرية، وعلى العكس من ذلك فهم يميلون للاستيراد بالنظر للربح السريع المتعلق به، وكذا لتجنب المخاطر الناجمة عن التصدير؛
- محدودية القدرة التنافسية لدى المصدرين الجزائريين كنتيجة لقلة خبرتهم، الأمر الذي يعجل بانسحابهم من السوق العالمي وعدم قدرتهم على المنافسة؛
- ضعف تنافسية المنتوج الجزائري كنتيجة لضعف الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير، وكذا العدم الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا؛
- عدم مطابقة المنتوجات الجزائرية لمعايير الجودة العالمية، وارتفاع أسعارها في السوق العالمي كنتيجة للانخفاض قيمة الدينار الجزائري والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة أخرى.

3- المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي

أما بالنسبة للمحيط المؤسساتي والتشريعي، فإنه توجد كذلك جملة من المشاكل، منها ما يلي:[2]

[1] خالد بن جلول ، **مرجع سابق**، ص123.
[2] خالد بن جلول، **المرجع نفسه**، ص123.

- عدم الوضوح في صلاحيات الهيئات المعنية بترقية الصادرات، ووصول الأمر إلى حد التداخل في المهام وهو ما تمخض عن تضارب في الأرقام المصرح بها حول وضعية القطاع التصديري، وبالتالي صعوبة تحليل الواقع وإيجاد الحلول اللازمة، إضافة إلى عدم توفر معلومات قانونية وتشريعية دقيقة مما يسهل من اتخاذ القرار فيما يخص ترقية الصادرات غير النفطية؛
- التواجد التجاري غير المنظم في الأسواق الخارجية، لم يعمل على ترقية الصادرات غير النفطية، كما تسبب هذه العشوائية في نقص اهتمام المؤسسات بالعملية التصديرية وبالتالي إضافة فرصة استغلال الأسواق الخارجية؛
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي مما يتسبب في ارتفاع تكلفة المنتج في السوق العالمي مما يؤثر على تنافسيته، هذا في حين عجزت الاعانات المخصصة لمواجهة هذا المشكل في إطار دعم الصادرات؛
- صعوبة الوصول إلى معلومات دقيقة عن الأسواق الخارجية؛ كنتيجة لإهمال بحوث التسويق الدولي ونقص الخبرة في مجال التسويقي الدولي؛
- عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، مما يعوقها عن تقدير احتياجاتها المالية ومعرفة أسواقها الخارجية المستهدفة، وبالتالي اختيار منتجاتها وتكييف قدرتها الإنتاجية وتقييم معرفتها الفنية وخبرتها التصديرية.

المبحث الثاني: دراسة وضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)

في هذا المبحث، سيتم استعراض وتحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة (2005-2017) وذلك من خلال التطرق في البداية إلى التوزيع الجغرافي والإقليمي للصادرات الجزائرية ثم إلى هيكل الصادرات الجزائرية وأخيراً التطرق إلى أهم الدول المتعاملة مع الجزائر.

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي والإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-20017)

يعكس التوزيع الجغرافي والإقليمي للصادرات مجموعة من العوامل لعل من أهمها طبيعة الصادرات في حد ذاتها والعلاقات التجارية وقدرتها التنافسية وأحيان كثيرة، ولذا، فإن هذا المطلب سيركز على التوزيع الإقليمي والجغرافي للصادرات حسب التجمعات الإقليمية والجغرافية وتطورها خلال الفترة (2005-2017)، وحسب أهم الدول تشكل منفذ لصادرات الجزائر.

1- التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2017)

يوضح الجدول رقم (01) التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية حسب التوزيع الجغرافي والإقليمي خلال فترة الدراسة من 2005 إلى 2017.

الجدول رقم (01): التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2017)

المصدر: مليون دولار أمريكي

	الاتحاد الأوروبي		منظمة التعاون والتطور الاقتصادي		باقي دول أوروبا		أمريكا الجنوبية		آسيا		البلدان العربية		بلدان المغرب العربي		باقي بلدان إفريقيا	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2005	25593	55,66	14963	32,48	15	0,03	3142	6,78	1218	2,64	621	1,34	418	0,90	49	0,10
2006	28750	52,64	20546	37,62	7	0,01	2398	4,93	1792	3,28	591	1,08	515	0,94	14	0,02
2007	29027	48,77	22785	38,28	21	0,03	2326	3,90	3162	5,31	746	1,25	695	1,16	701	0,18
2008	41268	52,04	28608	36,08	10	0,01	2874	3,62	3764	4,75	793	1	1616	2,04	365	0,46
2009	23186	51,30	15326	33,91	7	0,02	1841	4,07	3320	7,35	564	1,25	857	1,9	93	0,21
2010	28009	49,09	20278	35,54	10	0,02	2620	4,59	4082	7,15	694	1,22	1281	2,25	79	0,14
2011	37307	50,77	24059	32,74	102	0,014	4270	5,81	5168	7,03	810	1,1	1586	2,16	146	0,20
2012	39797	55,38	20029	27,87	36	0,05	4228	5,88	4683	6,52	958	1,33	2073	2,88	62	0,09
2013	42773	64,89	12202	18,51	51	0,08	2965	4,50	4241	6,43	869	1,32	2749	4,17	67	0,10
1014	40520	64,36	10482	16,65	49	0,08	3005	4,77	4851	7,71	721	1,15	3248	5,16	80	0,13
2015	22976	66,27	5288	15,25	37	0,11	1683	4,85	2409	6,95	572	1,65	1550	4,47	82	0,24
2016	16739	57,95	6251	21,64	80	0,28	1678	5,81	2331	8,07	385	1,33	1368	4,74	51	0,18
2017	20291	58,37	6496	18,69	63	0,18	2473	7,11	3321	9,55	749	2,15	1268	3,65	102	0,29

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

يلاحظ من الجدول السابق أن نسب توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية تختلف من منطقة إلى أخرى وهذا ما يبينه الشكل رقم (02).

الشكل رقم (02):نسبة التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2017)

الوحدة:%

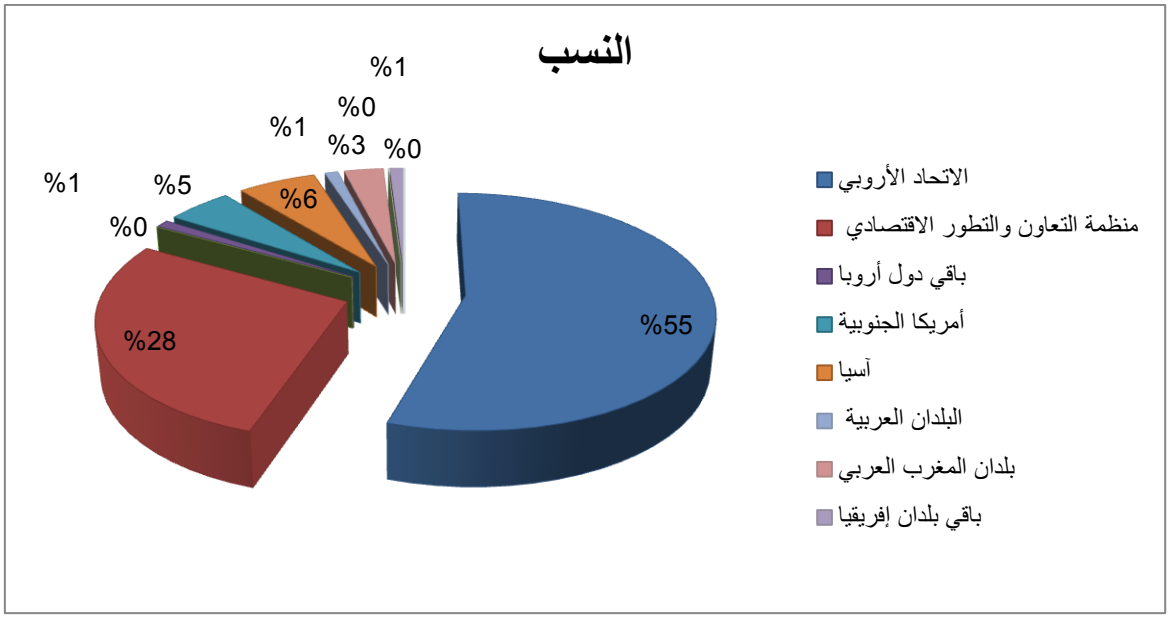

المصدر: تم إعداد الرسم البياني من طرف الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم(01).

عند ملاحظة الجدول والشكل البياني يتبين أن دول الاتحاد الأوروبي لها الحصة الكبيرة أو النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية وذلك بنسبة 55%، تليها مباشرة دول منطقة التعاون الاقتصادي وذلك بنسبة 28% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة (2005-20017)، وتعبر كل من دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة التعاون الاقتصادي أهم منفذ للصادرات الجزائرية خلال تلك الفترة ،وتتصدر هذه الدول على التوالي (إيطاليا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية)، حيث يرجع السبب الرئيسي في ذلك للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تربط الجزائر بهذه الدول من جهة، بالإضافة إلى القرب الجغرافي بين هذه الدول من جهة أخرى.

كما يمكن ذكر سبب استحواذ هاتين المنطقتين على الحصة الكبرى من الصادرات كونهما يضمان أكبر ممكن من الدول الصناعية المتقدمة والتي تعبر من أكبر البلدان المستهلكة للمواد الأولية والمواد الخام كمدخلات لصناعتها، وباعتبار الجزائر من أكبر البلدان المصدرة للمواد الأولية والخام وبصفة خاصة تصدير المحروقات، هذه الأخيرة التي يأتي عليها الطلب أساساً من الدول الصناعية المتقدمة وهو ما يفسر مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الأسواق الرأسمالية في تصريف منتجاتها المحلية وعلى رأسها النفط.

وعليه، يلاحظ أن الدول الاتحاد الأوروبي قد استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية، فبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر، حيث تراوحت نسبتها من الصادرات الإجمالية ب 66.27%، كأعلى نسبة سنة 2015 أما أدنى نسبة سجلت سنة 2007 بحوالي 48.77%، ويرجع سبب انخفاض الصادرات اتجاه الاتحاد الأوروبي لسنة 2007، بدرجة كبيرة لارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى تراجع واردات بلدان الاتحاد الأوروبي من هذه المادة والبحث عن بدائل طاقوية اخرى.

أما بالنسبة لدول منظمة التعاون والتطور الاقتصادي، فقد سجلت أعلى نسبة في سنة 38.28% في حين أدنى نسبة كانت سنة 2015 ب 15.25%، كذلك قد كانت نسبة الصادرات الموجهة للأقاليم الأخرى (باقي الدول الإفريقية، آسيا، أمريكا الجنوبية، البلدان العربية، دول المغرب العربي وباقي الدول الأوروبية) لم تتجاوز نسبة 10% خاصة الدول العربية والإفريقية التي لم تتجاوز نسبة 2.5%من إجمالي الصادرات رغم سلسلة الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وبالإضافة إلى العوامل المشتركة بين هذه الدول والجزائر، ويكمن أن يكون السبب هنا إلى:

- أن هذه البلدان تصدر نفس نوع المنتجات بما أنها تمر بنفس الشروط الجمركية؛
- كذلك موقعها الذي يفرض التشابه في الثروات الطبيعية كما يعود السبب كذلك إلى التسهيلات المغرية التي تقدمها الدول الأوروبية إلى أسواق هذه البلدان؛
- بدائية التركيب القطاعي لهياكل الإنتاج في البلدان النامية عموما والعربية خصوصا وأحاديته وغلبة طابع الإنتاج الأولي عليها،
- عامل المحاكاة الذي له أثره في إضعاف التجارة البيئية؛
- إتباع غالبية البلدان العربية سياسة الانفتاح خلق الأوضاع المهنية لسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق العربية واغراقها؛
- ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين العربية.

والملاحظ كذلك، أن صادرات الجزائر اتجاه البلدان العربية تقريبا يمكن القول أنها مستقرة نوعا ما، حيث كانت أكبر قيمة سنة 2012 (958 مليون دولار أمريكي ما يقابل نسبة 1.33%) ثم إلى أقل قيمة سنة (385 مليون دولار أمريكي ما يقابل نفس النسبة المقدرة ب 1.33%) حيث بقيت مستقرة وثابتة نوعا ما طيلة مدة الدراسة. وعلى العكس، فإن صادرات الجزائر اتجاه المغرب العربي في تزايد طول فترة الدراسة حتى إلى غاية سنة 2015 شهدت تراجع طفيف حيث انتقلت من (418 مليون دولار أمريكي ما يقابل نسبة

0.90%) من إجمالي الصادرات سنة 2005 إلى (3248 مليون دولار أمريكي ما يقابل نسبة 5.16%) لسنة 2014.

وذلك حسب الرأي الشخصي بسبب الجهود التي تبذلها هذه الدول لتطوير التجارة الخارجية فيما بينهم مما أدى توجههم إلى ما يسمى بالاتحاد المغربي. ثم تأتي دول آسيا في المرتبة الثالثة بعد الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتطور الاقتصادي من حيث نفاذ الصادرات الجزائرية سجلت نسبة 6% من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2005-2017)، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2011 ب (5168 مليون دولار أمريكي بنسبة 7.03%) بينما أدنى قيمة فقد سجلت سنة 2005 بقيمة (1218 مليون دولار أمريكي بنسبة 2.64%) من إجمالي الصادرات. أما بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية فإنها تأتي في المرتبة الرابعة من حيث التصدير وذلك بنسبة 5% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2017) حيث سجلت أعلى قيمة في سنة 2011 بقيمة (4270 مليون دولار أمريكي بنسبة 5.81%) أما أدنى قيمة فكانت سنة 2016 (1678 مليون دولار أمريكي بنفس النسبة 5.81%). في حين أن صادرات الجزائر اتجاه الدول الأوروبية غير الأعضاء بمعنى باقي دول أوروبا تتميز بضعف، حيث بلغت نسبة 1% من إجمالي الصادرات خلال الفترة الدراسية.

2- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية غير النفطية للفترة (2005-2017)

مما سبق يمكن التفصيل أكثر في هذا العنصر إلى التطرق للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية غير النفطية خلال نفس الفترة كما هو موضح في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية غير النفطية للفترة (2005-2017)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	النسبة (%)
الأراضي المنخفضة	127	81	139	237	40	169	252	448	658	844	920	870	849	30%
إسبانيا	135	190	125	222	156	300	468	500	345	435	525	562	442	20%
فرنسا	189	215	353	435	216	224	211	204	163	515	744	577	592	18%
إيطاليا	63	115	150	240	93	118	164	149	96	134	142	192	209	13%
بريطانيا	19	16	8	6	3	17	27	30	70	85	65	79	61	5%
مالطا	3	1	0	3	11	1	0	1	47	0	12	18	11	3%
تونس	32	50	60	70	41	60	75	38	42	71	58	61	51	5%
المغرب	77	101	108	56	24	30	20	52	41	38	73	89	94	4%

العراق	0	0	0	0	0	4	15	78	39	31	36	29	20	1%
تركيا	69	114	70	140	70	35	73	13	39	40	83	123	160	1%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

والملاحظ من الجدول السابق أن نسب توزيع الصادرات غير النفطية الجزائرية على مختلف بلدان المناطق الجغرافية تختلف من بلد إلى أخر وهذا ما يبينه الشكل رقم (03).

الشكل رقم(03): نسبة التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية غير النفطية (2005-2017)

الوحدة%

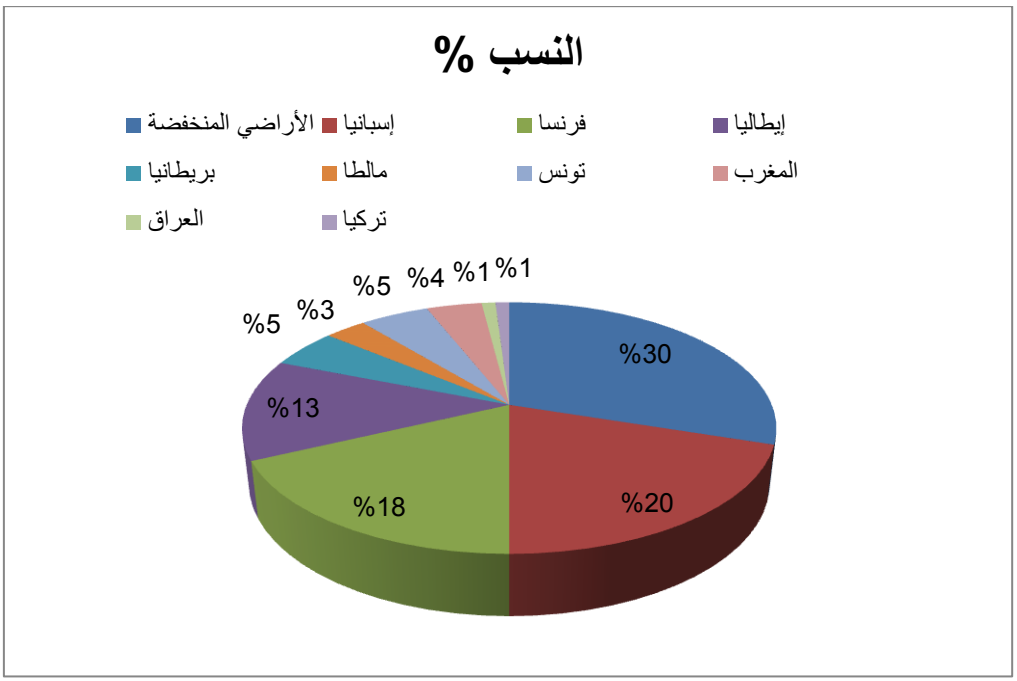

المصدر: تم إعداد الرسم البياني من طرف الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم(02)

من خلال الجدول والشكل البياني يتضح أن الدول الأوروبية كذلك تحتل المرتبة الأولى من حيث الصادرات الجزائرية غير النفطية، حيث تحتل الأراضي المنخفضة، إسبانيا، فرنسا وإسبانيا أكبر النسب وهي على التوالي 30%، 20%، 18% و15% خلال الفترة الممتدة بين (2005-2017)، وهذا يرجع إلى أن هذه الدول هي نفسها المستوردة للمنتجات الجزائرية من النفط والغاز الطبيعي، كما يلاحظ أن هذه الدول تسيطر على أكثر نصف إجمالي الصادرات غير النفطية، حيث بلغت نسبة هذه الدول حوالي 68%، وربما يرجع السبب للمصالح السياسية والاقتصادية للجزائر التي اكتفت بالتعامل مع هذه المجموعة وخاصة دول الاتحاد الأوروبي ويرجع هذا التركيز إلى:

- **أسباب تاريخية:** نتيجة العلاقة التي تربط خصوصاً الجزائر وفرنسا باعتبارها المستعمر القديم لها.
- **أسباب اقتصادية:** تتمثل في الدور الذي لعبته الدول الأوروبية في تمويل المصانع الجزائرية والتجهيزات الصناعية.
- **أسباب جغرافية:** كما ذكرنا سابقا القرب الجغرافي أي أن الاتحاد الأوروبي أقرب إلى السوق الجزائري من باقي الدول.

أما بالنسبة لباقي البلدان التي تحتوي على أقل النسب والمتمثلة في مختلف دول العالم، حسب الموقع الجغرافي لها، وهي بريطانيا وتونس اللتان لهما نفس النسبة والمقدرة بحوالي 5% من إجمالي الصادرات غير النفطية، كما تحتوي كل من العراق وتركيا على نفس النسبة أيضا والمتمثلة في 1% وهي نسبة ضعيفة جداً، كما نلاحظ كذلك أن الصادرات غير النفطية اتجاه دولتي المغرب ومالطا مساهمة بنسبة 4% و3% على التوالي وهذا خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين (2005-2017).

المطلب الثاني: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى استعراض بنية الصادرات العامة التي ستكون كمدخل للتعرض لهيكل الصادرات غير النفطية.

1- بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)

ترتبط التجارة الخارجية بالسوق العالمية سواءً تعلق الأمر بالواردات من المواد الغذائية، المواد المصنعة ونصف المصنعة وغيرها، أو بالصادرات والمتمثلة في الصادرات النفطية وغير النفطية، حيث هذه الأخيرة يمكن لمس بعض جوانبها من خلال الجدول رقم (03).

الجدول رقم(03): بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		اجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2005	45094	98,02	907	1,98	46001	100%
2006	53456	97,88	1158	2,12	54614	100%
2007	58831	97,78	1332	2,22	60163	100%
2008	77391	97,59	1937	2,41	79328	100%
2009	44128	97,64	1066	2,36	45194	100%
2010	55527	97,35	1526	2,65	57053	100%
2011	71427	97,19	2062	2,81	73489	100%
2012	69804	97,14	2062	2,86	71866	100%
2013	63752	98,12	2165	3,33	65917	100%

100%	62956	4,47	2810	95,53	60146	**2014**
100%	35668	4,25	2969	95,75	32699	**2015**
100%	37663	6,16	2780	93,84	34883	**2016**
100%	37654	5,46	2891	94,54	34763	**2017**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

إن المتتبع للجدول رقم(03) يتبين له أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات طول فترة الدراسة بنسبة 97% من إجمالي الصادرات للفترة الممتدة من 2005 إلى 2017، حيث تراوحت نسبتها ما بين 93.84% و98.12%.

والرسم البياني التالي يبين تطور حصيلة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية خلال الفترة المدروسة (2005-2017).

الشكل رقم(04): تطور الصادرات النفطية وغير النفطية خلال الفترة (2005-2017)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

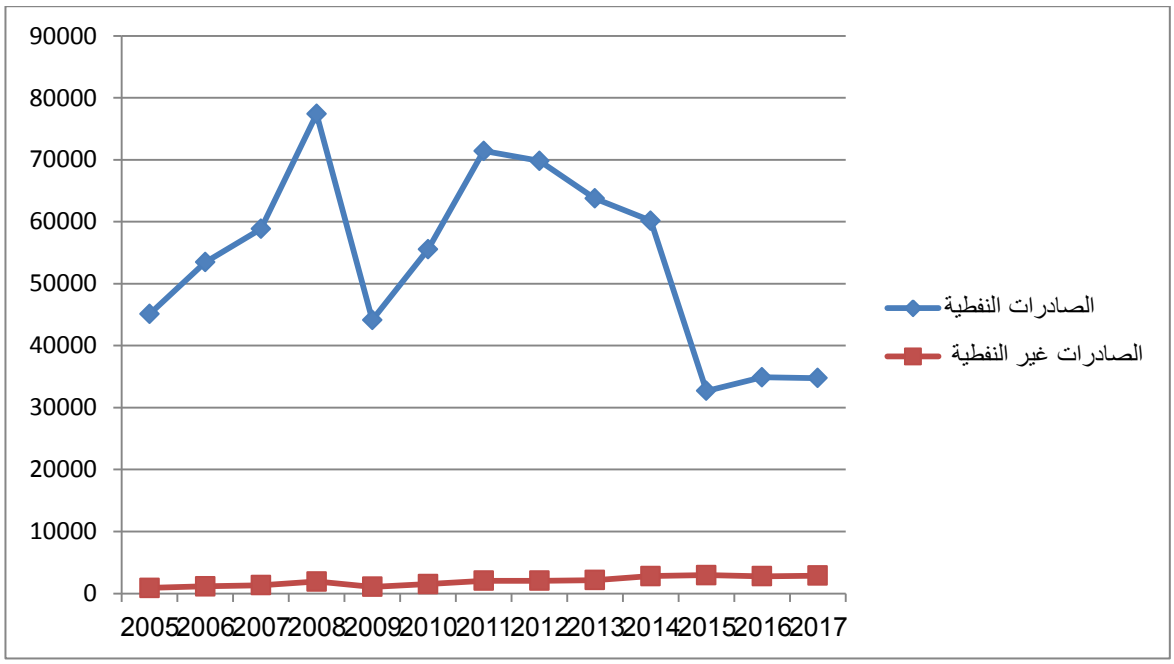

المصدر: تم إعداد الرسم البياني من طرف الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم(03).

ويلاحظ من خلال البيان والجدول أن المنتجات غير النفطية نسبة مساهمتها في الصادرات الجزائرية لا تتعدى 6.5%من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

فقد سجلت قيمة 907 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 1.98%من إجمالي الصادرات الجزائرية وهذا كان بالنسبة لسنة 2005، ثم تطورت هذه القيمة إلى أن تصل في سنة 2015 إلى 2969 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 4.25%من إجمالي الصادرات حيث خلال هذه الفترة سجلت الصادرات غير النفطية تذبذبات مستمرة في قيمتها، حيث كانت سنة 2016 هي السنة التي سجلت فيها أكبر نسبة مساهمة بنسبة 6.16%، أما باقي السنوات فقد كانت معظم النسب في حدود ما بين 2% و4%، حيث يلاحظ أن الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 عرفت تزايد تدريجي في نسبة الصادرات غير النفطية، كما وصلت في سنة 2008 إلى ما قيمته 1937 مليون دولار أمريكي بنسبة مساهمة 2.41% وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول حيث أن المنتوجات المصدرة غير النفطية تتشكل أساساً من مشتقات البترول، أما في عام 2009 تراجعت الحصيلة لتصل إلى ما قيمته 1066 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2008 وهذا ناجم عن عدة عوامل من بينها قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية فضلا عن خطر تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة.

ناهيك عن انعكاسات الأزمة المالية، لكن مع حلول عام 2010 ارتقت الحصيلة مرة أخرى إلى 1526 مليون دولار أمريكي وتبقى حصيلة الصادرات غير النفطية في زيادة مسترة إلى غاية سنة 2015 التي قدرت قيمتها 2969 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 4.25% من إجمالي الصادرات الجزائرية وهذه الزيادة تعتبر زيادة ملحوظة، حيث نرى أن الجزائر استطاعت أن تحقق الأهداف المرجوة من الخطط والاستراتيجيات التنموية التي تسعى إلى تنمية الصادرات غير النفطية التي قامت بها خلال نهاية الثمانينات والتي كانت تستهدف الوصول بالصادرات غير النفطية في آفاق سنة 2000 إلى 2 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 2000 مليون دولار أمريكي.

لكن عند النظر إلى احصائيات الجدول السابق فإنها يتبين على أن الجزائر قد حققت الأهداف المرجوة، حيث وصلت الصادرات غير النفطية إلى ما يقارب 2062 مليون دولار أمريكي وذلك بحلول سنة 2011 وهذا ما يدل عليه الجدول ظاهرياً فقط لكن هذا مكان على الجزائر الوصول إلى هذه القيمة في سنة 2000، حيث لو تمت مقارنة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية لسنة 2011 إلى إجمالي الصادرات الجزائر سنة 2000، فإننا نجد أنه قد تحقق انخفاض في قيمة الصادرات النفطية وذلك راجع إلى انخفاض سعر البرميل من البترول كما تم ذكره سابقا، لكن عند ملاحظة الصادرات غير النفطية فإننا نجد أنها تتزايد مقارنة مع السنوات السابقة لها حيث وصلت سنة 2015 إلى ما قيمته 2969 مليون دولار أمريكي وبعدها في السنوات الموالية كان هناك تذبذب في الحصيلة بانخفاض في القيمة في سنة 2016 المقدرة ب 2780

مليون دولار أمريكي لكنها شهدت ارتفاع في النسبة خلال نفس السنة بنسبة 6.16% ثم أعادت ارتفاع في القيمة خلال سنة 2017 والمقدرة ب 2891 مليون دولار أمريكي.

لكن تراجع في النسبة بأكثر من 5.46% مقارنة بالسنة السابقة لها وهذا راجع كذلك لانخفاض أسعار البترول، لأنه لو حققت الجزائر هذه النسبة عندما يكون سعر البرميل من البترول في ارتفاع فإن مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات ستكون ضئيلة مقارنة بالصادرات النفطية حتى ولو لم تكن تركيبة الصادرات غير النفطية من مشتقات البترول، والدليل على ذلك سنة 2015 التي حققت فيها الصادرات غير النفطية أكبر قيمة ب 2969 مليون دولار أمريكي مقارنة مع الصادرات النفطية التي كانت قيمتها 32699 مليون دولار أمريكي وهذا راجع لأسعار البترول وكذاك السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية. حيث تمثل نسبة الصادرات غير النفطية في تلك السنة 4.25%، ومنه نستنتج أن الجزائر ما زالت تعاني من ضعف نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات الكلية.

وبالتالي، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، إلا أنها باءت بالفشل ولم تكلل بالنجاح المرجو على الرغم من أنها حققت رغبة الحكومات المتتابعة منذ عقدين في تحقيق عائدات غير نفطية بحوالي 2 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2000 لكن حقيقتها دامت مدة 17 سنة، وبالتالي هذه القيمة في لا تمثل أو لا تفوق 5% من إجمالي الصادرات الحالية نتيجة لعدة عوامل، حيث يبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي وتبقى الصادرات غير نفطية مهمشة في حجم ضئيل، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد تقليدي رهين الإيرادات الريعية والصناعات الاستخراجية الناضبة، لا ينتج ثروة يقوم على استنزاف البترول والغاز دون مراعاة محدودية الاحتياطات والعدالة في التوزيع، حيث أن الاقتصاد الجزائري يقوم بإثراء باقي العالم بالمواد الأولية وإفقار السوق المحلي، إذ يقوم بتموين باقي العالم بالمواد الأولية غير المتجددة ويودع لديه جزءً مهماً من إيرادات الصادرات في شكل تراكم احتياطات لا فائدة منها للدولة.

2- التركيب السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة(2005-2017)

ويعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالي عليها، ويعبر المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية، وأما على وجود تركيز كبير لصادرات البلد في عدد

من السلع وهو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين، وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي. إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع.

من الواضح أن التوزيع أو التركيب السلعي للصادرات الجزائرية يبقى يميزه الطابع الأحادي، حيث تبقى المحروقات دائماً تهيمن على حجم الصادرات وهذا ما يوضحه الجدول رقم (04).

الجدول رقم(04): التركيب السلعي للصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)

المصدر: مليون دولار أمريكي

	مواد غذائية		مواد خام		نصف مصنعة		مواد التجهيزات الزراعية		مواد التجهيز الصناعية		السلع الاستهلاكية غير الغذائية		المجموع	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2005	67,37	7,43%	133,66	14,73%	655,68	72,27%	0,47	0,052%	36,02	3,97%	14,03	1,55%	907,23	100%
2006	73,34	6,36%	194,99	16,90%	801,34	69,44%	0,89	0,077%	43,54	3,77%	39,86	3,45%	1154	100%
2007	88,47	6,65%	169,52	12,74%	992,58	74,61%	0,61	0,046%	45,98	3,46%	33,23	2,50%	1330,4	100%
2008	118,5	6,17%	333,61	17,37%	1384,3	72,06%	1,05	0,055%	67,12	3,49%	16,52	0,86%	1921,1	100%
2009	113	10,60%	170	15,95%	692	64,92%	0	0,000%	42	3,94%	49	4,60%	1066	100%
2010	305	18,84%	165	10,19%	1089	67,26%	0	0,000%	27	1,67%	33	2,04%	1619	100%
2011	355	17,22%	161	7,81%	1496	72,55%	0	0,000%	35	1,70%	15	0,73%	2062	100%
2012	315	15,28%	168	8,15%	1527	74,05%	1	0,048%	32	1,55%	19	0,92%	2062	100%
2013	402	19,96%	109	5,41%	1458	72,39%	0	0,000%	28	1,39%	17	0,84%	2014	100%
2014	323	11,49%	110	3,91%	2350	83,63%	2	0,071%	15	0,53%	10	0,36%	2810	100%
2015	239	11,62%	105	5,10%	1685	81,92%	0	0,000%	17	0,83%	11	0,53%	2057	100%
2016	327	11,13%	84	4,29%	1299	80,34%	0	0,00%	53	3,18%	18	1,06%	1781	100%
2017	348	11,65%	73	3,21%	1384	80,98%	0,26	0,060%	74	3%	20	1,10%	1899,3	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من خلال الجدول السابق يتبين أن الصادرات غير النفطية في الجزائر تتركب من 6 أصناف أساسية حيث تختلف نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات غير النفطية من صنف إلى آخر، وهذا ما يبينه الشكل رقم (05).

الشكل رقم(05): نسبة تركيبة الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)

الوحدة:%

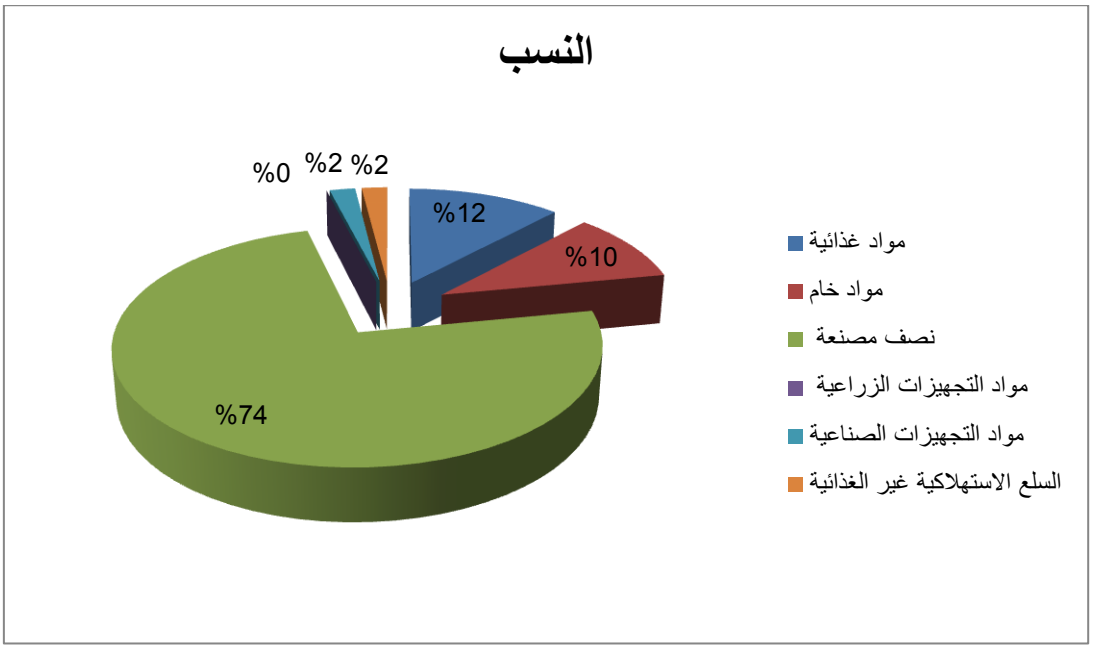

المصدر: تم إعداد الرسم البياني من طرف الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم(04).

عند استقراء الشكل، يلاحظ أن المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى على رأس المنتجات غير النفطية المصدرة وذلك بنسبة 74% تقريباً من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2005-2017)، وتتمثل هذه المنتجات أساساً في الزيوت ومشتقاتها الأخرى (الأمونياك، الهليوم...)، وهي نتيجة طبيعية نظراً لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة 97% تقريباً في صادراتها، وقد عرفت المنتجات نصف مصنعة انتعاش ملحوظ، حيث انتقلت قيمتها من 655.68 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 1384 مليون دولار أمريكي سنة 2017، والسبب راجع إلى ارتباطها الوثيق بالمحروقات فكلما زادت هذه الأخيرة ازدادت معها.

وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية وذلك بنسبة 12% من إجمالي الصادرات غير النفطية للفترة (2005-2017)، حيث تضم بالدرجة الأولى: السكر الأبيض، التمور، العجائن الغذائية، الماء وغيرها. إلا أن واردات الجزائر أكثر بكثير من صادراتها من حيث المواد الغذائية وذلك لتنوعها واختلاف الحاجات الاستهلاكية، فقد عرفت المنتجات الغذائية انتعاشاً ملحوظاً خلال الفترة من 2005 إلى 2013 حيث انتقلت من 67.37 مليون دولار أمريكي إلى 402 مليون دولار أمريكي خلال الفترة المذكورة سالفاً وذلك راجع للجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي عن طريق الدعم للفلاحين والتسهيلات

المقدمة في مجال الحصول على العتاد الفلاحي وغيره، أما بالنسبة لسنة 2017 فقد تراجعت بنسبة 20% مقارنة بنسبة ل 2013 حيث وصلت 348 مليون دولار أمريكي، وهذا راجع إلى التراجع في صادرات كل من السكر والمواد المياه المعدنية والغازية، حيث كانت صادرات السكر تقدر بأكثر من 278.16 مليون دولار أمريكي إلى 228.14 مليون دولار أمريكي وهذا راجع إلى عوامل معينة، ما عدا عامل الكمية لأن الكمية قد زادت بين 2013 و2017. أما بالنسبة للمياه الغازية والمعدنية فقد كانت سنة 2013 تقدر ب 33.38 مليون دولار أمريكي ووصلت سنة 2017 إلى 15.43 مليون دولار أمريكي.

ثم تأتي المواد الخام في المرتبة الثالثة بعد المنتجات المصدرة من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات مسجلة بنسبة 7.59% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2005-2017) والتي تشمل خاصة الفوسفات، الزنك والنحاس، وسبب اختلالها لهذه المرتبة مرده إلى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل حتى الآن استغلالاً حقيقياً، وتعتبر سنة 2008 السنة التي سجلت فيها الجزائر أكبر نسبة لصادرات المواد الخام حيث وصلت إلى ما يقارب 333.61 مليون دولار أمريكي.

أما في المرتبة الرابعة تأتي مواد التجهيز الصناعية بنسبة 2% تقريباً والتي تتكون من التجهيزات والوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك والأشغال العمومية، حيث سجلت أعلى حصيلة لها سنة 2017 بقيمة 74 مليون دولار أمريكي بنسبة مساهمة 3%. تأتي في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة ما يقارب ب 2% من إجمالي الصادرات غير النفطية وتضم بالدرجة الأولى مواد التنظيف، مواد التجميل، الأدوية، الورق...إلخ، وتعتبر سنة 2009 هي السنة التي سجلت فيها حصيلة الصادرات من المواد الاستهلاكية غير الغذائية أعلى قيمة حيث كانت تقدر بحوالي 49 مليون دولار أمريكي بنسبة 4.60%.

أما التجهيزات الفلاحية احتلت المرتبة السادسة وذلك بنسبة 0.02% من إجمالي الصادرات غير النفطية حيث تتكون منتجاتها من الجرارات، الأجهزة الميكانيكية وبعض اللوازم الأخرى، وظلت هذه المواد تتقهقر من سنة إلى أخرى حتى انعدمت في كل من 2016/2015/2013/2011/2010/2009 ثم ارتفعت بقيمة 2 مليون دولار أمريكي سنة 2014. حيث إنه عند ملاحظة الجدول رقم (04) الذي يبين التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية غير النفطية نرى أنها تمثل نسب ضئيلة جداً بالمقارنة مع المحروقات، بالإضافة إلى أن المنتجات النصف مصنعة التي هي أساساً من مشتقات البترول التي أخذت النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)، حيث يلاحظ أنه كلما زادت

أسعار البترول تزيد هذه الأخيرة وهذا ما يؤكد فشل الاجراءات والاستراتيجيات المطبقة من طرف الدولة لترقية الصادرات غير النفطية لأنه عند النظر إلى التركيبة السلعية خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2017 فإنه تبرز هيمنة المنتجات النصف عليها وهذا ما يبينه الشكل رقم (06)

الشكل رقم(06): نسب مساهمة المنتجات غير النفطية في إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2005-2017)

الوحدة:%

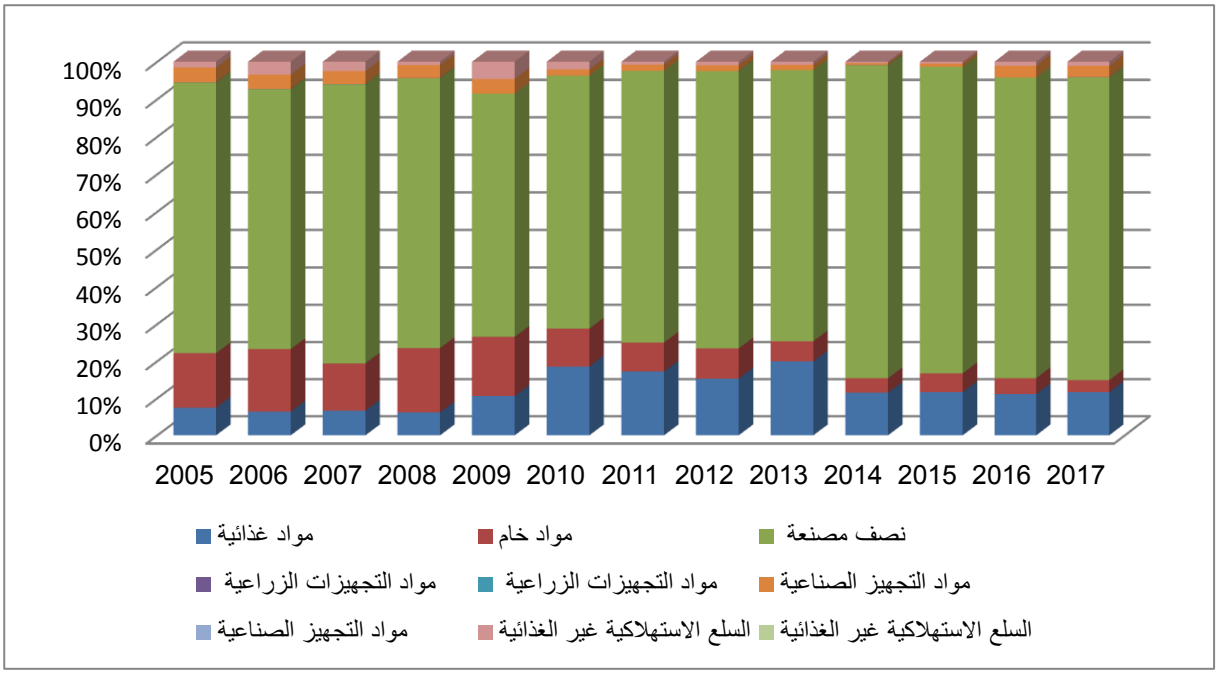

المصدر: تم إعداد الرسم البياني من طرف الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم(04).

أما بالنسبة لتنافسية الصادرات الجزائرية فإننا نلاحظ أنها هشة من حيث تنوع تركيبتها السلعية بسبب اعتمادها المفرط على تصدير سلعة وحيدة وهو ما يعرف بأدبيات الاقتصاد السلطاني (العقدة الهولندية) وأيضا تنافسية الصادرات الجزائرية ضعيفة من حيث حصتها السوقية، لأن الفارق بين قيمة صادرتها خارج المحروقات وصادرات بعض الدول المصدرة للنفط ويكبر الفرق إلى الآلاف والمئات إذا ما تم إجراء المقارنة مع صادرات الدول المتقدمة، بالانتقال إلى بعض الدول المصدرة للنفط، يوجد تمثيل هذا القطاع في السعودية 87%، قطر 64%، ليبيا 75% فهذه الدول التي تعمل على تنويع اقتصادها خارج المحروقات لم تصل أبداً إلى نسبة 97%.

المطلب الثالث: أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في قطاع التصدير لسنة 2017

يبرز الجدول رقم (05) أهم المتعاملين الرئيسيين مع الجزائر سنة 2017.

الجدول رقم(05): الزبائن الرئيسيين لدى الجزائر سنة 2017

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الزبائن الرئيسيين	القيمة	النسبة %
إيطاليا	5548	15,96
فرنسا	4492	12,92
إسبانيا	4142	11,91
الولايات المتحدة الأمريكية	3394	9,76
البرازيل	2082	5,99
تركيا	1960	5,64
هولندا	1849	5,32
بريطانيا	1611	4,63
البرتغال	917	2,64
بلجيكا	892	2,57
الهند	860	2,47
تونس	751	2,16
الصين	695	2
جمهورية كوريا	692	1,99
كندا	665	1,91
المجموع الفرعي	30550	87,88
المجموع الإجمالي	34763	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

أما الشكل رقم (06) فيوضح أهم الشركاء للجزائر في التصدير سنة 2017.

الشكل رقم(06): أهم الشركات للجزائر في الصادرات سنة 2017

الوحدة: مليون دولار أمريكي

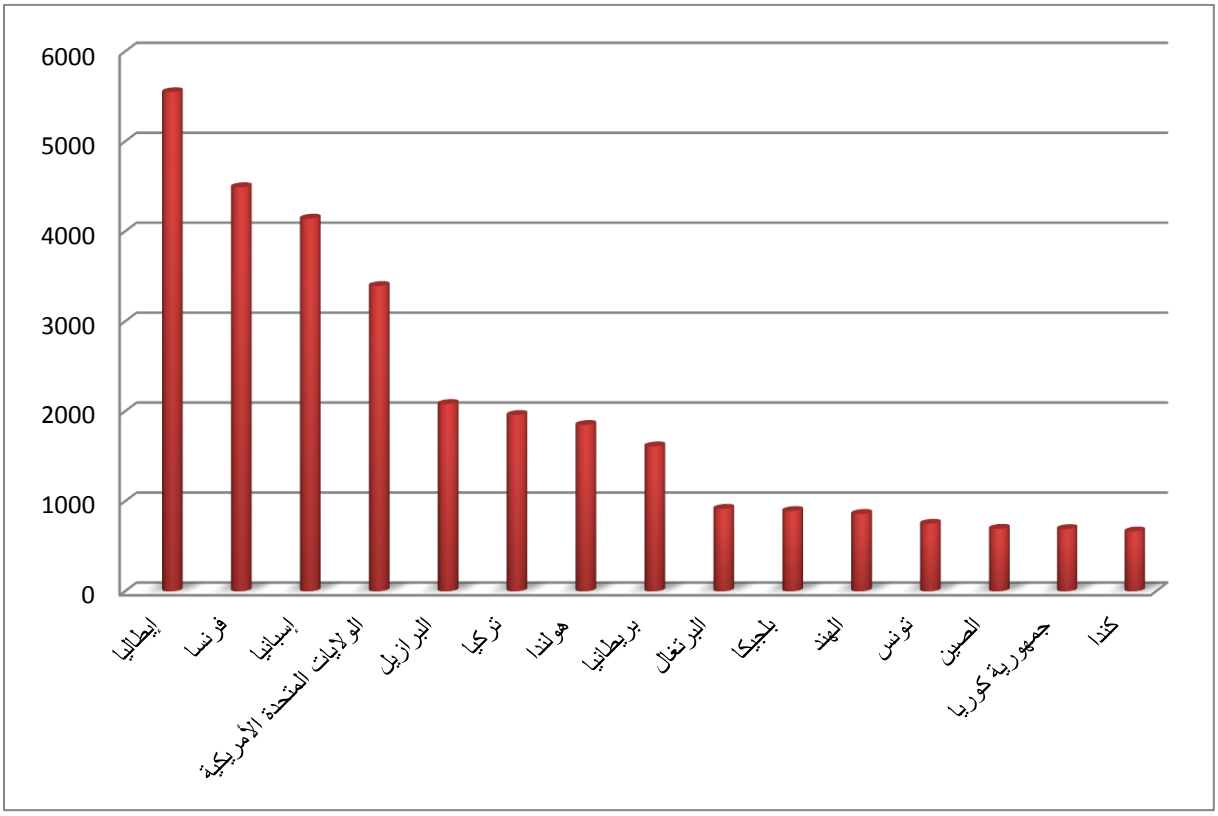

المصدر: تم إعداد الشكل من طرف الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم(05).

من خلال معطيات كل من الجدول والشكل السابقين يلاحظ أن أكبر متعامل تجاري في مجال الصادرات هي إيطاليا، إذ صدرت الجزائر لهذه الدولة ما قيمته 5548 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 15.96% من إجمالي الصادرات الجزائرية، ثم تليها فرنسا بقيمة 4492 مليون دولار أمريكي مقابل نسبة مقدرة بحوالي 12.92% من إجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 2017، ثم إسبانيا بقيمة 4142 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 11.91% وهذا ما يوضح أكثر توجه الصادرات للاتحاد الأوروبي، أما في المرتبة الرابعة توجد الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 3394 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 9.76%، بعدها تأتي كل من البرازيل، تركيا، هولندا وبريطانيا بنسبة 5.99%، 5.64%، 5.32% و4.63%على التوالي، أما باقي الصادرات لسنة 2017، فإنها تتوزع بنسب متفاوتة على باقي الدول مثل البرتغال بقيمة 917 مليون دولار أمريكي بنسبة 2.64%، بلجيكا بنسبة 2.57%، الهند بنسبة 2.47%، تونس بنسبة 2.16%، الصين بنسبة 2%، وأخيرا تأتي كل من جمهورية كوريا وكندا بنسبة 1.99% و1.91% على التوالي من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال سنة 2017.

المبحث الثالث: دراسة العلاقات بين الصادرات غير النفطية الجزائرية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2017)

الناتج المحلي الإجمالي هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد، والذي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً في منطقة من خلال فترة زمنية، وهو بذلك على خلاف الناتج الوطني الإجمالي والذي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل سكان منطقة ما بغض النظر عما إذا كان هذا الإنتاج الاقتصادي تم محليا أو خارج هذه المنطقة. في هذا المبحث سيتم دراسة علاقة الناتج المحلي الإجمالي مع الصادرات باعتباره أحسن مؤشر لقياس النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: علاقة الصادرات غير النفطية بالناتج المحلي الإجمالي

1- تعريف النموذج الانحدار الخطي المتعدد

نموذج الانحدار الخطي المتعدد ويسمى أحيانا النموذج الخطي العام وهو امتداد للنموذج البسيط، حيث يشمل نموذج الانحدار الخطي المتعدد على متغيرتين مستقلتين أو أكثر ويأخذ الشكل الرياضي الموالي:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 \ldots\ldots + \beta_k X_k + U_i$$

مثلا في حالة وجود متغيرين مستقلين (X_1 , X_2) تم التعبير عن النموذج بالمعادلة الموالية:

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + U$$

حيث تشير المعلمة التقاطعية (α) إلى قيمة المتغير التابع عندما نعزل أثر المتغيرات المستقلة للنموذج (تمثيل قيمة المتغير التابع (Y) عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوي الصفر)، أما عن معاملات الانحدار (β_1, β_2) فإنها تسمى بمعاملات الانحدار الجزئية وهي تقيس التغير في المتغير التابع (Y) نتيجة للتغير في أحد المتغيرات المستقلة بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى فمثلا نجد أن المعلمة (β_1) تشير إلى التغيرات في قيمة المتغير التابع (Y) نتيجة للتغير في قيمة المتغير المستقل (X_1) بوحدة واحدة مع ثبات قيمة المتغير المستقل (X_2) كما تشير قيمة المعلمة (β_2) إلى التغير في قيمة التابع (Y) نتيجة لتغير في قيمة المتغير المستقل (X_2) بوحدة واحدة مع ثبات قيمة المتغير المستقل (X_1).[1]

[1] ثائر داود سليمان، الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression مفهومه...ونموذج مطبق باستخدام البرنامج الإحصائي SPPS، فرع العلوم النظرية كلية التربية الرياضية، جامعة بغداد.

2- منهجية الدراسة الإحصائية

لمعرفة العلاقة بين الناتج المحلي الخام والصادرات غير النفطية، تم أخذ معطيات خلال الفترة 2005-2017، وهي موضحة في الجدول رقم (06)

الجدول رقم (06): الناتج المحلي الخام والصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1000×PIB	102.8	116.5	135	171	137.21	161.21	200	209	209.7	214	172.3	166	181.6
ص غ ن	907.23	1153.96	1330.39	1921.11	1066	1619	2062	2062	2014	2810	2057	1781	1899.26

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

والهدف هو معرفة العلاقة الإحصائية بين الناتج المحلي الخام والصادرات غير النفطية باستعمال نموذج الانحدار البسيط، باعتبار أن الناتج المحلي الخام يمثل المتغير التابع ويرمز له بالرمز PIB، والصادرات غير النفطية هي المتغير المستقل، ويرمز لها بالرمز EXP. وباستعمال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، والتي يوضحها الجدول رقم (07)

الجدول رقم (07): تحليل التباين لنموذج الانحدار البسيط

الجدول رقم (07) تحليل التباين

Modèle		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	إحصائية فيشر	مستوى الدلالة
1	الانحدار	13234912993,038	1	13234912993,038	57,696	,000[b]
	البواقي	2523308099,269	11	229391645,388		
	المجموع	15758221092,308	12			

a. Variable dépendante : PIB

b. Valeurs prédites : (constantes), exp

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات SPSS.

وحسب الجدول رقم (07)، فإن إحصائية فيشر تساوي 57.69 بمستوى دلالة 99%، وهذا ما يعني أن نموذج الانحدار الخطي صالح لتفسير العلاقة بين الناتج المحلي الخام والصادرات غير النفطية، وبالتالي، يمكن معرفة الصياغة الرياضية للعلاقة حسب ما يوضحه الجدول رقم (08).

الجدول رقم(08): المعاملات

الجدول رقم (08) المعاملات

Modèle			T	Sig.
		المعاملات	الخطأ المعياري	إحصائية ستيودنت	مستوى الدلالة
1	(Constante)	56251,414	15225,131	3,695	,004
	exp	63,707	8,387	7,596	,000

a. Variable dépendante : PIB

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات SPSS.

ومنه، يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط بناء على الجدول رقم (08) كما يلي:

$$PIB = 56251.414 + 63.707.EXP$$

تبرز الصياغة الرياضية وجود علاقة خطية طردية بين الناتج المحلي الخام والصادرات غير النفطية، أي كلما ارتفعت الصادرات غير النفطية زاد الناتج المحلي الخام، وبالتالي النمو الاقتصادي، وهو ما يمكن القول من أن العلاقة بين النمو الاقتصادي في الجزائر والصادرات غير النفطية علاقة طردية.

ولمعرفة قوة العلاقة، فإن الجدول رقم (09) يوضح معامل الارتباط والتحديد.

الجدول رقم (09): معاملات الارتباط والتحديد

Modèle	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	,916[a]	,840	,825

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات SPSS.

يبرز الجدول رقم (09) وجود علاقة طردية قوية جدا بين الناتج المحلي الخام والصادرات غير النفطية، وذلك من خلال معامل الارتباط الذي يساوي 91.6%، كما أن معامل التحديد تفسيرا بأن 84% من الناتج المحلي الخام مفسر من قبل الصادرات غير النفطية، وباقي النسبة 16% تفسر عن طريق عوامل أخرى.

المطلب الثاني: علاقة تصنيفات الصادرات غير النفطية بالناتج المحلي الخام

بعد معرفة وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي الخام والصادرات غير النفطية، وجب معرفة أي نوع من الصادرات غير النفطية الذي يؤثر مباشرة على الناتج المحلي الخام، والجدول رقم (10) يعطي إحصائيات حول أنواع الصادرات غير النفطية.

الجدول رقم (10): تصنيفات الصادرات غير النفطية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الناتج المحلي الخام ×1000	مواد غذائية		مواد خام		نصف مصنعة		مواد التجهيزات الزراعية		مواد التجهيز الصناعية		السلع الاستهلاكية غير الغذائية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
102,8	67,37	7,43%	133,66	14,73%	655,68	72,27%	0,47	0,052%	36,02	3,97%	14,03	1,55%
116,5	73,34	6,36%	194,99	16,90%	801,34	69,44%	0,89	0,077%	43,54	3,77%	39,86	3,45%
135	88,47	6,65%	169,52	12,74%	992,58	74,61%	0,61	0,046%	45,98	3,46%	33,23	2,50%
171	118,5	6,17%	333,61	17,37%	1384,31	72,06%	1,05	0,055%	67,12	3,49%	16,52	0,86%
137,21	113	10,60%	170	15,95%	692	64,92%	0	0,000%	42	3,94%	49	4,60%
161,21	305	18,84%	165	10,19%	1089	67,26%	0	0,000%	27	1,67%	33	2,04%
200	355	17,22%	161	7,81%	1496	72,55%	0	0,000%	35	1,70%	15	0,73%
209	315	15,28%	168	8,15%	1527	74,05%	1	0,048%	32	1,55%	19	0,92%
209,7	402	19,96%	109	5,41%	1458	72,39%	0	0,000%	28	1,39%	17	0,84%
214	323	11,49%	110	3,91%	2350	83,63%	2	0,071%	15	0,53%	10	0,36%
172,3	239	11,62%	105	5,10%	1685	81,92%	0	0,000%	17	0,83%	11	0,53%
166	327	11,13%	84	4,29%	1299	80,34%	0	0,00%	53	3,18%	18	1,06%
181,6	348	11,65%	73	3,21%	1384	80,98%	0,26	0,060%	74	3%	20	1,10%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

يوضح الجدول رقم (10) تصنيفات الصادرات غير النفطية، والتي تعتبر في نموذج الانحدار الخطي التعدد كمتغيرات مستقلة، حيث يرمز إلى الناتج الوطني الخام كمتغير تابع بالرمز PIB، أما السلع الغذائية فيرمز لها بالرمز CON، ويرمز للصادرات الخام بالرمز BRUT، أما الصادرات نصف مصنعة فيرمز لها بالرمز SEMI، ويرمز لمواد التجهيزات الصناعية بالرمز INDU، ويرمز للسلع الاستهلاكية غير الغذائية CONNALI.

ولمعرفة أي نوع من الصادرات غير النفطية الذي له تأثير على الناتج المحلي الخام وبالتالي النمو الاقتصادية، فإنه سيتم استعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وباستعمال الانحدار خطوة بخطوة (Pas à pas)، ويوضحه الجدول رقم (11) كالتالي:

الجدول رقم(11): تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي المتعدد

الجدول رقم (11): تحليل التباين

Modèle		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	إحصائية فيشر	مستوى الدلالة.
3	Régression	14820737797,790	3	4940245932,597	47,427	,000[d]
	Résidu	937483294,518	9	104164810,502		
	Total	15758221092,308	12			

a. Variable dépendante : PIB

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات SPSS.

يوضح الجدول السابق أن مستوى دلالة نموذج الانحدار الخطي هي 99%، وهو ما يعني أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد صالح لتفسير العلاقة الخطية بين الناتج المحلي الخام وأنواع الصادرات غير النفطية، ويظهر الجدول أيضا أن نموذج الانحدار تم تحديد في الخطوة الثالثة.

ولمعرفة المتغيرات المؤثرة على الناتج المحلي الخام، فإن الجدول رقم (12) يوضح معاملات المتغيرات المؤثرة ذات الدلالة الإحصائية.

جدول رقم(12): معاملات المتغيرات المؤثرة ذات الدلالة الإحصائية

الجدول رقم (12): المعاملات

Modèle				إحصائية ستيودنت	.مستوى الدلالة
		المعامل	الانحراف المعياري		
3	(Constante)	48829,405	13706,841	3,562	,006
	CON	207,431	36,854	5,628	,000
	SEMI	35,455	8,651	4,098	,003
	BRUT	155,227	53,285	2,913	,017

a. Variable dépendante : PIB

المصدر: : تم إعداد الجدول بناء على مخرجات SPSS

حسب الجدول رقم (12)، فإنه يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$PIB = 48829.405 + 207.431.CON + 35.455.SEMI + 155.227.BRUT$$

حسب الصيغة الرياضية، فإن كل من الصادرات الخام، نصف المصنعة والسلع الغذائية تعتبر ذات دلالة إحصائية كبيرة، وتدخل في تفسير الناتج المحلي الخام، بينما تم استبعاد باقي المتغيرات. يمكن القول إن كل من السلع الغذائية، النصف مصنعة والخام تؤثر على النمو الاقتصادية تأثيرا طرديا.

أما الجدول رقم (13) فيوضح معامل الارتباط ومعامل التحديد لنموذج الانحدار الخطي المتعدد.

الجدول رقم (13): معامل الإرتباط ومعامل التحديد

Modèle	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
3	,970[c]	,941	,921

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات SPSS.

حسب الجدول السابق، فإن معامل الارتباط بلغ 97%، وهي نسبة كبيرة جدا، توضح وجود ارتباط طردي قوي جدا، ويوضح معامل التحديد أن نسبة 94.1% من المتغيرات المؤثرة على النموذج تحدد الناتج المحلي الخام، وبالتالي النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثالث: تفسير النتائج

إن الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي وهذا راجع إلى كون الصادرات الجزائرية تشكل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يوضح أن الصادرات غير النفطية تؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي الوطني، إذ بلغ متوسط اسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 166 مليون دولار أمريكي خلال الفترة (2005-2017).

كم أن قيمة الصادرات غير النفطية مع الناتج المحلي الإجمالي هي قيمة هامشية والتي تتراوح في أغلب السنوات ما بين 1000 مليون دولار أمريكي و 2000 مليون دولار أمريكي، أي أن القيمة ترتفع خلال السنوات التي يكون فيها سعر البترول مرتفعاً وهذا ما أكده التحليل السابق بأن أغلب الصادرات غير النفطية تكون أساساً من مشتقات البترول.

بينت الدراسة الإحصائية وجود علاقة طردية قوية بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الخام، أي أن زيادة الصادرات غير النفطية تؤثر بشكل قوي ومباشر على النمو الاقتصادي الجزائري، وهو ما يوافق العديد من النظريات الاقتصادية الكلية التي أكد على علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، خاصة تلك الصادرات خارج المواد الأولية التي تتوفر عليها البلدان، كالنفط، الغاز والثروات الباطنية، وهو ما يؤكد أن الجزائر تستطيع تحقيق نمو اقتصادي دون الاعتماد على النفط في ذلك، والتركيز على الصادرات غير النفطية ليحل محل الطاقة الناضبة.

وعند التفصيل في مكونات الصادرات غير النفطية، فقد لوحظ تأثير كل من السلع الاستهلاكية، السلع نصف المصنعة والصادرات الخام على النمو الاقتصادي بمستوى دلالة كبير، ويمكن ارجاع ذلك أن السلع الاستهلاكية تتميز بتنوع واختلاف الحاجات الاستهلاكية حيث عرفت انتعاشا ملحوظا وذلك راجع للجهود المبذولة من الطرف الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي، أما السلع نصف المصنعة والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمحروقات حيث تتمثل أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى، والصادرات الخام التي تعتبر الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر، وهذا ما يفسر تأثير الصادرات السلع الاستهلاكية، السلع نصف المصنعة والصادرات الخام على الناتج المحلي الإجمالي جيد جداً، فالصادرات غير النفطية تعد عاملا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي، فزيادتها تبعث ارتفاعا شاملا في مستوى النمو الاقتصادي وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير بنشاط التصدير في الفكر الاقتصادي.

خلاصة الفصل الثاني

لقد قامت السلطات الوطنية باتخاذ عدة إجراءات في سبيل تنمية وتنويع الصادرات غير النفطية بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستديمة، ومن جملة هذه الإجراءات تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة المتعلقة بالتصدير والمتخصصة في العديد من المجالات منها التمويلية والتأمينية، كما بذلت مجهودات معتبرة في سبيل تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وذلك بغية مساهمتها في تنمية الصادرات غير النفطية، ولكن رغم هذه الجهود فإنه لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات غير النفطية حسب النسب المرجوة والمأمولة، حيث مازالت صادرات الجزائر من المحروقات تطغى على الصادرات الكلية.

من خلال دراسة وضعية الجزائر خلال فترة الدراسة تم التوصل إلى أن الصادرات غير النفطية مازالت تمثل نسب ضعيفة جداً حيث لا تتجاوز 5% من إجمالي الصادرات، كما أنه عند دراسة تركيبة الصادرات الجزائرية يلاحظ أن صادرات المحروقات تهيمن على الصادرات الجزائرية اتجاه الخارج، أما بالنسبة للصادرات غير النفطية تبين لنا أن المنتجات المشتقة من البترول (النصف مصنعة) هي التي تمثل أكبر نسبة من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة أي أنها كذلك تخضع لتغيرات أسعار البترول ومنه نستنتج أن تأثير تركيبة الصادرات يكون إيجابيا على حجم الاقتصاد في حالة تنوعها عن تلك التي تكون مرتكزة على عنصر واحد مثل الجزائر.

أما من خلال دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات غير النفطية تبين أن هناك علاقة خطية طردية مما يدل أنه يوجد أثر لتنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما يعني أن استراتيجية التنمية في الجزائر في تفاعل.

الخاتمة العامة

إن الهدف من وراء القيام بهذه الدراسة كما رأينا هو تحديد العلاقة ما بين تنمية الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، ثم التعريج إلى ما قد يشكل في المستقبل أهم مصدر للصادرات غير النفطية في الجزائر، كما رأينا في الشق النظري من هذه الدراسة بجمع العديد من الباحثين الذي تناولوا العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، أن الصادرات تلعب دوراً كبيراً كونها محركاً للنمو الاقتصادي وكون زيادتها تؤدي إلى زيادة مضاعفة في مؤشر النمو الاقتصادي. لهذا السبب عملت العديد من الدول على تطوير قدرتها التصديرية والرفع منها والبحث عن أنجع السبل التي تمكنها من اختراق الأسواق الدولية وكسب حصص مرضية بها.

والجزائر هي الأخرى؛ بما تحتويه من خيرات طبيعية وثروات باطنية وإمكانيات بشرية ومادية تجعل أسوأ المتشائمين يؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم. إلا أنه وللأسف لها من الاختلالات ما يكبح تقدمها، ولعل أبرز مشكلة في التبعية النفطية لدرجة أن معظم المؤشرات الاقتصادية تبنى على أساس توقعات أسعار هذه السلعية، بالإضافة إلى أن النفط سلعة ناضبة سلعة لها أبعاد استراتيجية فبارتفاع أسعار هذه السلعة تزدهر الجزائر و بانخفاضها يتأزم الاقتصاد أزمة 1986، هذا ما يجعلها في تبعية دائمة للأسواق الخارجية.

وبالتالي كل هذه المخاطرة فرضت على السلطات الوطنية إلى التفكير في مرحلة ما بعد النفط والتوجه نحو تنمية الصادرات غير النفطية، لبناء اقتصاد تصديري صامد أمام أي خلل يصيب سير التبادل الدولي يعد حافزاً للنمو الاقتصادي الذي يستند على التصدير، إذ هو مصدر يمكننا من تحصيل العملة الصعبة وبناء قاعدة صناعية وزراعية. حيث تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتحفيزات في شتى المجالات للمنتج والمصدر، مدعمة هذه الإجراءات بإنشائها لمؤسسات تدعم النشاط التصديري والقطاع الإنتاجي غير النفطي، ولذلك أهمية الصادرات غير النفطية لها دور تلعبه في تحقيق اقتصادي حقيقي.

أولا: اختبار الفرضيات

1-اختبار الفرضية الأولى: يكون تأثير تركيبة صادرات الدول النفطية كبيرًا على النمو الاقتصادي في حالة تنوعها، وتوصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية، ودليل ذلك أزمة 1986 التي أكدت نتائجها على ضرورة تنويع تركيبة صادرات الدول النامية، وهذا ما يؤكده المبحث الثالث من الفصل الأول الذي جاء بعنوان ضرورة تنمية الصادرات غير النفطية.

2- اختبار الفرضية الثانية: تعتبر الصادرات هي المحرك الأساسي للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد، حيث توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية من خلال ما بينه الاقتصاديين في البحث التجريبي في العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي حيث توصلوا لأهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وهذا ما جاء في المطلب الثالث من المبحث الثاني للفصل الأول؛ وكذلك جاءت نتائج الدراسات التطبيقية لتؤكد على الدرجة العالية من الارتباط بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي، مما دل على أهمية نشاط التصدير في رفع معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما أكده المبحث الثالث من الفصل الثاني ، وهذه نتيجة اعتبار الصادرات آلة محركة للنمو في كافة القطاعات الاقتصادية.

3- اختبار الفرضية الثالثة: ترجع الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر لاعتمادها الشبه كلي على الصادرات من النفط فقط، حيث توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية من خلال المطلب الأول في المبحث الثالث للفصل الأول والتي جعلها عرضة للأزمات الحاصلة في السوق النفطي، مما جعل بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية.

4-اختبار الفرضية الرابعة: هناك بعض الاستراتيجيات التي تضمن مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي، لكن لا تزال نتائج تطبيقها ضعيفة بالرغم من طول الفترة الزمنية، منذ أن أعلنت عنها الجزائر، وبالتالي فإنه يتوقع ضعف مساهمتها في تحقيق نمو اقتصادي، حيث توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية، من خلال دراسة تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2017) ورأينا أن الصادرات الجزائرية غير النفطية مازالت إلى حد الآن تمثل نسبة لا تفوق 5% من إجمالي الصادرات، وتعد هذه النسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع الصادرات من المحروقات.

ثانيا: نتائج الدراسة

بعد دراسة هذا الموضوع والوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم معالمه، توصلنا من خلال ذلك إلى النتائج التالية:

- ترتبط الصادرات ارتباطاً وثيقاً بنمو الاقتصادي، فهي تلعب دوراً محركاً للنمو الاقتصادي وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها؛

- تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية مما جعلها عرضة للأزمات المختلفة بالنظر إلى التقلبات الحاصلة في السوق النفطي، ما دفع بالقائمين على سياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية؛
- تتسم الصادرات غير النفطية بالتركيز السلعي والجغرافي نتيجة التبعية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، ويعود ذلك لعدة أسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية؛
- يواجه قطاع التصدير غير النفطي العديد من المشاكل التي أدت بالكثير من المؤسسات الجزائرية إلى عدم إدراج التصدير ضمن أهدافها أو تفضيلها في أحيان كثيرة التوجه للاستيراد بدل التوجه للقيام بالنشاط التصديري،
- على الرغم من الجهود المبذولة لتنمية الصادرات غير النفطية، نجد صادرات المحروقات تفوق نسبة 95% من إجمالي الصادرات، وبالتالي حتى بعد اتباع سياسة تنمية الصادرات لم يحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية غير النفطية حسب النسب المرجوة والمأمولة.... ولكن عند النظر إلى كل الإجراءات المذكورة سابقا والتي قامت بها الجزائر بعد معناتها من أزمة البترول نلاحظ أن العبرة بالتطبيق وليس التنظير فنسبة 5% وما يقل عليها تعتبر من أضعف النسب الموجودة بالعالم، وكل الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من طرف الدولة فشلت لتعقدها وبطئها، فغياب استراتيجية واضحة متكاملة ومتناسقة لتنمية الصادرات غير النفطية كراقد تنموي في الحجرة العثرة والعقبة التي تقف وراء عجز الاقتصاد الوطني على توفير منتجات قابلة للتصدير؛
- هناك مشاكل ومعوقات تقف أمام تسويق صادراتنا غير النفطية كضعف الأساليب التقنية والحديثة ارتفاع تكاليف الإنتاج وما يصاحبه من قلة مشكل الجودة في المنتوجات المتوفرة الذي يقلل من تنافسية الصادرات المحلية بالمقارنة بالصادرات العالمية.

ثالثا: الاقتراحات

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة الاهتمام برفع مستويات الجودة الإنتاجية وتحسين التعبئة والتغليف لكي يصبح المنتج الجزائري مستوفيا لمتطلبات وشروط المنافسة العالمية؛

- يجب زيادة الاهتمام والتركيز على قطاع الصناعة والزراعة من أجل الوصول إلى إيجاد قاعدة إنتاجية والعمل على إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها كل من القطاعين لأن ذلك يعتبر شرط لنمو وازدهار الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام؛
- انتهاج استراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال في خدمة مجال تنمية الصادرات غير النفطية؛
- العمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم الدور الذي تؤديه في تنويع الصادرات؛
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول النامية التي نجحت في مجال تنمية الصادرات وكذا رفع القدرة التنافسية للمنتوج الوطني؛
- ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة متكاملة من المعلومات المرتبطة بالتصدير، حتى يكون المصدر على دراية كافية بتطورات الأسواق العالمية واتجاهات المنافسة بها، وبالتالي التمكن من رسم سياسة تصديرية بناء على هذه المعلومات؛
- توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير؛
- توجيه الفوائض التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع أسعار النفط للمشاريع الاستراتيجية التي تخدم الاقتصاد الجزائري على المدى البعيد وليس لزيادة اعتماده على الأسواق الخارجية من خلال اقتناء السلع الاستهلاكية؛
- لا بد على الجزائر أن تسعى إلى الانضمام إلى أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية للاستفادة أكبر من عملية الاندماج والعمل على إحياء اتحاد المغرب العربي وتنشيط منطقة التجارة العربية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري؛
- الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي بما يمكن لهذه الوظيفة أن تقدمه من معلومات، وأيضا التعريف بالمنتج الجزائري في الأسواق الخارجية.

رابعا: أفاق الدراسة

نظراً لارتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد فإنه مهما حاولنا الإلمام به فدائماً تبقى هناك جوانب يشوبها النقصان، وهذا من طبيعة العمل البشري مهما كانت الجهود المبذولة، وتبعا لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ودراسة:

- آفاق الصادرات الجزائرية في عصر ما بعد النفط وسبل ترقيتها وتطورها؛
- مساهمة جودة المنتوج في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر؛
- القطاع الزراعي و إمكانية تنمية التصدير غير النفطي بالجزائر؛
- الاستراتيجيات الصناعية وانعكاسها على التنمية الصادرات غيلا النفطية في الجزائر؛
- كيفية تفعيل آليات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب

1. حاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
2. حسن خليفة محمد ناجي، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة للنشر، القاهرة، مصر،2001.
3. عريقات حربي محمد موسى، **التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب**، دار البداية، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.
4. عبد المحسن توفيق محمد، **التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
5. محمود فؤاد مصطفى، **التصدير والاستيراد علميا وعمليا**، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
6. يونس محمود، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1987.
7. ياسر محمد، جاد الله محمود، **الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي**، مطبعة الإسراء، مصر، 2003.

❖ الرسائل والأطروحات

1. المكي كامل رشيد علي، **أثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الأردن"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، سنة1991.
2. بن جلول خالد، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1970-2006)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة2009/2008.
3. بن ساحة مصطفى، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة2011/2010.
4. بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إدارة مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة2011/2010.

5. بلقلة ابراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية2009.
6. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2013/2012.
7. حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2009/2008.
8. شيبان آسيا، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادي "حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة2009/2008.
9. قريبي ناصر الدين، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكر تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المدرسة الدكتوراليه في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة2014/2013.
10. كبداني سيدي أحمد ، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، دراسة تحليلية قياسية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة2013/2012.
11. مرادسي حمزة ، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة2010/2009.
12. مقليد عيسى ، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2008/2007.

❖ ***البحوث والملتقيات***

1. القحطاني محمد بن دليم، **مدى مساهمة نظام تقييم جاهزية التصدير للدخول إلى الأسواق العالمية**، الملتقى العربي الثاني للتسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الدوحة، قطر، أكتوبر 2003.

2. القحطاني محمد بن دليم، **كيف يمكن التعرف على مدى جاهزية المؤسسات العربية لتصدير منتجاتها إلى الاسواق العالمية**، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المنعقد في تونس2007.

3. سعيدي وصاف، **نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير**، الملتقى الوطني حول: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، الجزائر، يومي 20-21أفريل2010.

4. لعلاوي عمر، **تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد استراتيجية غزو الأسواق**، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي المنظمة العربية للتنمية الادارية، تونس، 2007.

❖ ***المجلات والدوريات العلمية***

1. بورحلة ميلود، بوطوبة محمد، **اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)**، دراسة تحليلية قياسية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد13.
2. حداد وهاني الضمور نور الهدى، **العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية**، مجلة دراسات الجامعية الأردنية، العلوم الادارية، المجلد38، العدد2011.
3. رملي محمد، عدوكة لخضر، **الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد9، ديسمبر2015.
4. سعيدي وصاف، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002.
5. قدي عبد المجيد، سعيدي وصاف، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثاني، جامعة بسكرة، 2002.
6. محمد أحمد إيمان، **النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، القاهرة، العدد38، 2007.
7. يوسفات علي، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد11، أدرار، 2012.

❖ ***النشريات***

1. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، **استراتيجية تنمية الصادرات المصرية**، مصر، 2001.

❖ ***المواقع الالكترونية***

1. وزارة التجارة الوطنية الجزائرية على الموقع:

http://www.mincommerce.gov.dz

2. موقع الصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات على الموقع:

http://www.algex.dz

3. الشركة الجزائرية للمعارض التصدير SAFEX على الموقع:

www.safex.dz

4. الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات CAGEX على الموقع:

www.cagex.dz

5. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL على الموقع:

www.exportateur-algerie.org

6. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX على الموقع:

http://www.algex.dz

7. الديوان الوطني للإحصائيات ONS على موقع:

http://www.ons.dz

8. http://www.mfti.gov.eg/prigrams/export.htm

المراجع باللغة الأجنبية:

❖ **Les livres**

1. KADA AKACEM, **comptabilities national**, opu, ALGER, 1990.

❖ **Les thèses**

1. Dembele Esaie, **Marché Financier et craissance economique en cot d'ivoir**, ministére de l'enregistrement superieur et de larecherche scientifique « une analyse de la causalité au sens de granger » D.E.S. S Hautes etudes en gestion de la politique de cote d' ivoire union discpline-travail.